جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة القادسية /كلية الآداب

قسم الجغرافية

تأثير التركيب الاقتصادي في الوزن السياسي للعراق

بحث تقدمت به الطالبة

مديل كحاد مهدي

الى مجلس كلية الآداب/جامعة القادسية وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس علوم في الآداب

إشراف

م.د. اياد عايد والي

٢٠١٧م

المبحث الاول

التركيب الاقتصادي

الفصل الاول
التركيب الاقتصادي

ان التركيب الاقتصادي واحد من اهم العناصر التي يقوم عليها علم الديموغرافيا الذي يختص بدراسة السكان سواء كان بشكل عددي كمي او نوعي، ويمكن التعرف علية من خلال التعداد العام للسكان، ويقسم علم الديموغرافيا الى التركيب العمري والنوعي والتركيب الاقتصادي والتركيب الديني والتركيب اللغوي والحالة الاجتماعية فضلاً عن التركيب حسب الحالة التعليمية[١].

تبرز اهمية التركيب الاقتصادي في تحديد ملامح النشاط الاقتصادي وارتباطه ارتباطاً وثيقاً بالتركيب العمري والنوعي والتعليمي والاجتماعي للسكان، ضمن ظروف بيئية وجغرافية، اذ يتم من خلال معرفة هذا التركيب الكشف عن نسبة البطالة والعمالة ومنهن العاملين في القطاعات المختلفة، فضلاً عن نسبة مشاركة المراءة في الاقتصاد، ويظهر التركيب الاقتصادي حجم القوى العاملة ومستقبلها ووضع الخطط التنموية والاقتصادية.

وبشكل ادق تعد دراسة التركيب الاقتصادي مهمة جداً في الدراسات السكانية والاقتصادية بل السياسية، باعتباره النافذة التي نطل منها ونستكشف حجم قوى العمل واهميتها وافاقها المستقبلية، فضلاً عن اهمية في تشخيص حجم ونسبة البطالة في السكان ونوعية الاعمال والحرف والانشطة الاقتصادية.

ان معرفة وتحليل القوى العاملة يسهل ادارتها وتوجيهها باتجاهات تستخدم مشاريع التنمية وتزيد من قوة الدولة، ولغرض تحقيق ذلك لابد من التعرف على خصائص تلك القوى وتوزيعها الجغرافي وتركيبها المهني والقطاعي ونسب معدلات البطالة ومناطق ارتفاعها وانخفاضها.

مفهوم التركيب الاقتصادي

تعد دراسة التركيب الاقتصادي من العناصر المهمة في دراسة تركيب السكان فيمكن من خلال هذه الدراسة تحديد ملامح النشاط الاقتصادي واهمية عناصره وارتباطها بظروف البيئة الجغرافية كذلك يمكن الوقوف على نسبة العمالة وحجمها واهميتها وخصائصها المتعددة ومعرفة معدلات التفضل وتوزيعها حسب العمر والنوع والمهنة ، كما ان دراسة التركيب الاقتصادي تسهم مباشرة في تحديد حجم القوى العاملة في المستقبل اعتماداً على اتجاه معدلات التغير في نمو السكان وخصائصهم الاجتماعية واسهام الاناث في القوى العاملة والمستوى التعليمي للسكان.[٢]

ومن خلال التركيب الاقتصادي للسكان ايضاً يمكن معرفة حجم القوة العاملة وخصائصها ومعدلات البطالة وتوزيعها وفق العمر والنوع والمهنة وكذلك فأن دراسة التركيب الاقتصادي تسهم مباشرة في تحديد حجم القوى العاملة في المستقبل اعتماداً على اتجاهات معدلات التغير في نمو السكان وخصائصهم الاجتماعية.[٣]

تهدف دراسة التركيب الاقتصادي للسكان الى معرفة حجم القوى العاملة ومعرفة السكان الفعالين وغير الفعالين، وكذلك معرفة توزيع السكان على الانشطة الاقتصادية المتعددة في منطقة او قطر معين، ان تحديد المؤشرات المذكورة بعين المخططين على وقع خطط التنمية الاقتصادية بشكل افضل وادق اذ تيسرت لهم المعلومات الدقيقة المتكاملة عن السكان في هذه النواحي، فمن التقسيمات الشائعة، تقسيم السكان الى فعالين Active، وغير الفعالين ويقصد بالفعالين :السكان الذين تكون اعمارهم بين ٦٤-١٥ سنة اما السكان غير الفعالين فهم صغار السن دون (١٥)سنة وكبار السن من (٦٥) سنة فاكثر، وفي بعض الدول كالعراق يحدد من التقاعد عرض العمل بـ(٦٠) سنة من العمر فكذلك تحسب فئة الفعالين من (١٥-٥٩) سنة.[٤]

١- سارة زقيبة، مفهوم تركيب السكان، بحث منشورة على موقع موضوع عام، بتاريخ ٢٠١٦/٩/٨، على الرابط http://mawdoo3.com/%D9%87D.8.9.2076 .

٢- موسى سمحة، جغرافية السكان، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، الوحدة الرابعة، ٢٠٠٩، ص٩٤.

٣- فتحي محمد ابو عيانة، دراسات في الجغرافية الاقتصادية والسياسة، الاسكندرية، ٢٠٠١، ص١٨٥.

٤- عبد علي الخفاف، جغرافية السكان، الطبعة الثانية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٧، ص٢٢٩.

العاملون حسب النشاط الاقتصادي

يعتمد التركيب الاقتصادي على القوة العاملة من الذكور والاناث، اي على تركيبها وخصائصها الديموغرافية ولمعرفة حجم القوة العاملة والعاملين في العراق ملاحظة جدول (١).

١- ان العاملون من الذكور في الزراعة والقنص والغابات حوالي (١٢) والعاملون من الاناث حوالي (٢٨) والعاملون من ذكور واناث حوالي (١٥).
٢- العاملون بالصناعة من الذكور (٦) والعاملات من الاناث حوالي (٦) ايضاً وذلك نلاحظ ان النسبة متساوية. وذلك بسبب قلة الصناعة في العراق عكس الزراعة تكثر في العراق.
٣- ان العاملون في التجارة من الذكور (٢١) والعاملات من اناث(٤) وذلك بسبب قلة التعليم وخروج المرأة الى العمل في سنة ٢٠٠٤.
٤- والعاملون من الذكور في الخدمات هم اكثر من اناث وذلك بسبب عدم خروج المرأة الى العمل وقلة فرص العمل بسبب تدهور الوضع الاقتصادي في العراق.

جدول رقم (١)

العاملون حسب النشاط الاقتصادي في العراق لعام ٢٠٠٤

النشاط	ذكور% Male	اناث% female	ذكور واناث% All	ذكور% Male	اناث% female	ذكور واناث All	ذكور واناث All
زراعة القنص والغابات	١٢	٢٨	١٥	٦٧٨	٣١٩	٩٩٦	٦.٨٨١
صيد الاسماك	٠	٠	٠	٢٥	٠	٢٦	١٣٦
التعدين والمقالع	٠	٠	٠	١٦	٣	١٨	٨٦
الصناعة التحويلية	٦	٦	٦	٣٥٤	٦٤	٤١٨	١.٨٧٩
الكهرباء والماء والغاز	٠	٠	٠	١٤	١	١٤	٧٧
الابنية	١١	٠	٩	٦١٤	٥	٦١٩	٣.١٢٢
تجارة الجملة والمفرد والتصليح	٢١	٤	١٨	١.١٧٩	٥٠	١.٢٢٩	٥.٧٦١
الفنادق والمطاعم	١	٠	١	٧٤	٣	٧٧	٣٨٠
النقل والمواصلات والخزن	١١	١	٩	٥٩١	١١	٦٠٢	٣.٠٢٩
الوسائط المائية	٠	١	٠	١٦	٩	٢٤	١١١
العقارات والايجارات والخدمات المقدمة لقطاع الاعمال	١	٠	١	٥٧	٦	٦٢	٢٩٦
الدفاع	١٦	١٤	١٥	٨٨٢	١٥٨	١.٠٤٠	٥.١٨٠
التعليم	٣	٢٥	٧	١٩٦	٢٨٦	٤٨٢	٢.٣٨٩
الصحة والخدمات الاجتماعية	٢	٤	٢	٨٩	٤٣	١٣٢	٦٣٠
خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	٣	١	٣	١٨٨	٩	١٩٧	٩٢٠
المستخدمين لدى الاسر الخاصة	٠	٠	٠	٢٤	٤	٢٨	١٢١
هيئات المنظمات الاقليمية	٠	٠	٠	٥	١	٦	٢٦
غير مبين	١١	١٤	١١	٦١١	١٥٤	٧٦٥	٣.٨٩٢
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٥.٦١٣	١.١٢٢	٦.٧٣٥	٣٤.٩١٦

مسح احوال الاسرة المعيشية في العراق ٢٠٠٤.وبالتالي نستنتج ان عدد العاملين في الزراعة اكبر واكثر النشاطات الاقتصادية في العراق لكن من الملاحظ ان قطاع الزراعة من مجموعة مشاكل اهمها انه قطاع استهلاكي وغير تجاري خاصة في الفترة الاخيرة، فضلاً عن عدم حماية الدولة المنتوج الزراعي والسماح باستيراد المنتوجات من دول اخرى.

١- جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، المجموعة الاحصائية السنوية، العاملون حسب النشاط، احوال المعيشة في العراق، ٢٠٠٤، جدول(١١/١٥).

اولاً: العاملون في قطاع الزراعة والرعي

عانى القطاع الزراعي من مشكلات مزمنة منذ عام ١٩٨٠ تمثلت في انخفاض الانتاج والانتاجية وتزايد الايدي العاملة بسبب الهجرة من الريف الى المدينة وكثرة الايدي العاملة في الزراعة مما ادى ذلك الى تدهور القطاع الزراعي خلال هذه المدة، في حين شهد هذا القطاع بروز دورة واهميتة بعد الحصار الاقتصادي على العراق عام ١٩٩٥، اذ قامت الدولة في بداية التسعينات باستغلال الامكانات والطاقات كافة التي لديها من اجل تطوير هذا القطاع ومنها اصدار العديد من القرارات والقوانين التي تهدف الى دعم الزراعة وجعل مسألة الامن الغذائي في مقدمة اولويات الحكومة لذا اصبح هدف السياسة الزراعية ولاسيما في مدة الحصار تحقيق اعلى معدلات الاكتفاء الذاتي وذلك من خلال تطوير اساليب زيادة الانتاج واستثمارها بكفاءة عالية وصولاً الى سد الجزء الاكبر من مستلزمات الطلب المحلي، فضلاً عن ذلك سد الجزء المتبقي من خلال الاعتماد على الخارج[١].

كما تبنت الدولة اساليب عديدة كانتهاج سياسة الاعتماد على الذات لرفع نسب الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية وتخصيص الاراضي الزراعية وتجهيزها بنسبة ما تحتاجه من البذور والاسمدة والمبيدات فضلاً عن توفر المياه المطلوبة لعملية السقي واتباع سياسة سعرية لدعم المنتجين[٢].

وتزامنت التدابير الحكومية مع ارتفاع اسعار الغذاء في الداخل مما شجع المزارعين على توسيع المساحات المزروعة من خلال الزراعة في المناطق المتروكة. وبحلول اواسط التسعينات ادت المشكلات المترافقة مع العقوبات الدولية الى قيام الحكومة بإيقاف الدعم المقدم الى القطاع الزراعي وفرقت عوضاً عنها قوانين قللت كثيراً من فرص الاستثمار الزراعي. مما سبب ذلك تراجع انتاجية الدونم الى (١٧٢.٢) كيلو غرام عام (١٩٩٧) وعند مقارنته بإنتاجية بعض الدول كمصر مثلاً التي بلغت (٨٢٥) والهند (١٣٢٥)[٣].

تكشف مدى التدهور الحاصل في القطاع الزراعي في العراق وبخاصة بعد موافقة العراق على برنامج النفط مقابل الغذاء عام ١٩٩٦، اذ اصبح العراق يعتمد بصورة شبة كاملة على واردات الغذاء عبر هذا البرنامج حتى يومنا هذا، لذا تعد مشكلة توفير الغذاء من اهم المشكلات التي تواجه الاقتصاد العراقي منذ عام ١٩٨٠، هذا ويمكن ان نلاحظ من خلال انخفاض الناتج الزراعي واهميتة النسبية في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٨ قد شهد تذبذب بإخلال المدة (١٩٨٦-٢٠٠٢) فقد بلغت ادنى قيمة بنحو (٦-١٠) مليارات دينار عام ١٩٩١، وارتفع الى اعلى قيمة له عام ٢٠٠١ بنجو (٤٣.٣) مليار دينار، وقد يعزى سبب انخفاض الناتج المحلي في عام ١٩٩١ الى تأثر العقوبات الدولية وانعكاسها السلبي على مجمل الاوضاع الاقتصادية ومن ثم الناتج المحلي، في حين يمثل سبب الارتفاع في عام ٢٠٠١، الى ارتفاع صادرات النفط ومن ثم الناتج المحلي لقطاع التعدين والمقالع اذ بلغ حوالي (٢٥.٧) مليار دينار. كما تشير الارقام الى ان متوسط قيمة الناتج الزراعي خلال المدة(١٩٨٦-٢٠٠٢) قد بلغ نحو (٣.٨) مليارات دينار كما تباينت نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي خلال تلك المدة اذ تراوحت بين ادنى نسبة لها في عام ٢٠٠١ نحو (٦-١٠%)، اذ يعود سبب انخفاض الاهمية النسبية نتيجة اهمال القطاع الزراعي وتتبنى السياسات الخاطئة التي سببت تراكم الاخطاء والهدر في الموارد والامكانات فقد بات هذا القطاع يعاني بصورة مستمرة من تدهور وتخلف نشاطاته ولا سيما تلك المشكلات المتعلقة بانخفاض انتاجية الارض الزراعية[٤].

١- الامانة العامة لجامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية تقرير اوضاع الامن الغذائي العربي لعام ٢٠٠١ (القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الزراعية،٢٠٠٢، ص٦٨.

٢- الامانة العامة لجامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير اوضاع الامن الغذائي العربي لعام ١٩٩٩ (القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الزراعية،٢٠٠٠، ص ٣٦٥.

٣- عبد الحسين محمد العنبكي، الاصلاح الاقتصادي في العراق الطبعة الاولى، بغداد، مركز العراق للدراسات، ٢٠٠٨، ص ١٨٧.

٤- جميل محمد جميل جميل، واقع الزراعة والامن الغذائي، رؤية مستقليه للتنمية الزراعية المستدامة، ٢٠٠٩، معلومات على الانترنت http// www.aljanedah,com.

ثانياً: العاملون في قطاع الصناعة

غيرت الحرب العراقية الايرانية ومن ثم الحصار الناجم عن العقوبات الدولية واقع الاقتصاد العراقي وادت الى تدمير أحواله المادية كالبنية الاساسية جما فيها المصانع ومنشآت تصدير النفط وغيرها مما سبب ذلك تراجع انتاج الصناعات التحويلية من (١.٦٢٧) مليار دينار عام ١٩٩٥ الى (٠.٤١١) مليار دينار في عام ٢٠٠٢ [١].

اذ تفاقم تدهور الانتاج نتيجة ارتفاع مشكلة عجز الايدي العاملة الناجمة عن التعبئة العسكرية (ارتفاع اعداد القوات العسكرية) وقد ازدادت حدة هذه المشكلة عندما انسحبت الايدي العاملة الاجنبية من بعض مواقع الانتاج الصناعي. على الرغم من قيام الحكومة في بناء صناعة وطنية عسكرية الا انها غالباً ما كانت تقوم باستيراد كميات كبير من السلع الاولية والوسيطة والرأسمالية، فضلاً عن المكونات الاساسية للصناعات العسكرية من الخارج وبقيت الصناعات التحويلية تتسم بانها صناعات بسيطة تقليدية ذات مهارات محدودة تعتمد على الدعم المقدم من قبل الدولة وانها غير كفؤة اذ كانت مخصصة لاستهلاك المحلي ويمكن ان نبين ذلك من خلال هيكل هذه الصناعات كما في الجدول (٢)، اذ يمكن ان نلاحظ من خلال الارقام الواردة في الجدول الى ان المنتجات الغذائية هيمنت على هيكل الصناعة التحويلية من خلال ارتفاع اهميتها النسبية من اجمالي الناتج الصناعي الى (٢٧.١%) عام ٢٠٠٢، بعد ما كانت في عام ٢٠٠٠ حوالي (٢٠.٩٨٧ف٦٧خف٧٦٨٨٩خ٦م الصناعات الكيميائية من (٣٤.٨%) الى (٢١.٣%) خلال المدة ذاتها.

جدول رقم (٢)

التطورات الهيكلية في قطاع الصناعة التحويلية في العراق للمدة (٢٠٠٠-٢٠٠٢)

الانشطة الصناعية	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
المنتوجات الغذائية المصنعة والمشروبات والتبغ	٢٠.٦	٢٢.٢	٢٧.١
المنتوجات والالبسة الجاهزة والجلدية	١٢.٣	١٣.٠	١٧.٤
الخشب ومنتوجات الخشب والاثاث	٠.١	٠٠٠٠	٠.٢
الورق والمنتجات الورقية والطباعة والنشر	٢.٦	٣.٢	٣.١
الصناعات الكيمياوية ومنتجاتها	٣٤.٨	٢٨.٧	٢١.٣
صناعة منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية	١٠.٧	١٠.٧	٧.٠
صناعة المنتجات المعدنية المصنعة والمكائن والمعدات	١٨.٩	٢٢.٢	٢٣.٩

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على وزارة التخطيط والتعاون الانمائي الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية، المؤشرات المالية التحليلية نشاط قطاع الصناعة التحويلية العراق، شباط، ٢٠٠٧، جدول(٤)/ (٠٠٠) تعني عدم توفر البيانات.

١- فرهنك جلال، واقع الصناعة التحويلية في العراق ومقترحات للتطور والتوسع واخرون، في تطورات حول واقع ومستقبل الاقتصاد العراقي، الطبعة الاولى، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، ٢٠٠٤، ص ٢٦٣.

ثالثاً: العاملون في قطاع الاستخراج

يعد قطاع التعدين في العراق من القطاعات الاكثر مساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، اذ يعتمد النشاط الاقتصادي بضرورة المختلفة وبصورة اساسية على انتاجية وتصديره ، منذ اكتشاف النفط ولحد الان على الرغم من التوجهات كافة الخاصة بتنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيس في الناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي في اغلب الخطط التنموية السابقة والحالية ، وبقدر تعلق الامر بموضوع البحث واننا سوف نتناول واقع هذا القطاع من خلال مؤثري مساهمة النفط في الناتج المحلي الاجمالي اولا مساهمة الصادرات النفطية في اجمالي الصادرات الكلية.

أ: الاهمية النسبية لقطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي.

يشعر الناتج المحلي للقطاع النفطي بالتذبذب وعم الاستقرار من جراء تغير الطلب على صادراته وهي من ابرز التحديات التي تواجه الدول اليعية بما فيها العراق، ان ما شهدة الاقتصاد العراقي من استقرار في نهاية السبعينات لم يدوم طويلاً، اذ سببت الحرب العراقية الايرانية والحصار الاقتصادي الذي فرض علية من قبل الامم المتحدة وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي تراجع الصادرات النفطية ثم تذبذب ناتج القطاع النفطي لذا نلاحظ ان الاهمية النسبية للناتج النفطي بلغت عام ١٩٨٦ حوالي (١٢.٤%) كما في جدول (٣)، ارتفعت في عام ١٩٩٠ الى (٥٤.٨%) نتيجة توقف الحرب العراقية الايرانية وما رافقها من ارتفاع اسعار النفط من (١٣.٥)دولاراً الى (٢٢.٢) دولار، للبرميل الواحد، بعد ذلك شهدت الاهمية النسبية للقطاع النفطي انخفاضاً واضحاً الى (٢٢.٥%) عام ١٩٩٤ نتيجة انخفاض الصادرات بسبب الحصار الاقتصادي على البلد الا ان الناتج النفطي اخذ يتحسن بعد توقيع اتفاقية النفط مقابل الغذاء حتى اصبحت أهميته النسبية في الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٩٩ حوالي (٦٠.٦%) ثم انخفضت الى (٥٤.٨%) عام ٢٠٠٢بسبب تردي الاوضاع السياسية وعدم تنويع مصادر الدخل، اذ ان تنويع مصادر الدخل من شأنه ان يؤدي تقليل مخاطر التقلبات الاقتصادية[١].

ب: الاهمية النسبية للصادرات النفطية في اجمالي الصادرات العراقية

تعد الصادرات النفطية مصدراً مهماً للحصول على الواردات المالية النقد الاجنبي الضروري لتحقي ما امكن من اهداف التنمية الاقتصادية في العراق، اذ ان لعوائد الصادرات تأثيرات في تسريع معدلات النمو الاقتصادي[٢].

لذا شكلت صادرات النفط الخام القسم الاكبر من صادرات العراق الاجمالية اذ ارتفعت الاهمية النسبية لهذه الصادرات من (٩٢.٤%) عام ١٩٨٦ الى (٩٦.٦%) عام ١٩٨٩ وقد يعزى سبب الارتفاع الى زيادة الصادرات النفطية من (١٣٩٣) مليون برميل/يوم الى (٢٢٦٠) مليون برميل يوم خلال المدة نفسها[٣].

الا ان العقوبات الدولية على العراق سببت توقف صادرات النفط شبة التام حتى بلغت في الى انخفاض الاهمية النسبية للصادرات النفطية في عام نفسية الى (٩٢.٩%) بعد تغير الاوضاع السياسية وقبول العراق بمذكرة الامم المتحدة ارتفعت تلك الاهمية (٩٧%) عام ٢٠٠٠ ثم انخفضت في عام ٢٠٠٢ الى (٩٥٦%)[٤].

١- احمد العرياني، تعزيز المواطنة بتنوع القاعدة الاقتصادية لمواجهة بدائل النفط، مجلة عكاظ، برة، العدد ١٩٢٤، سبتمبر ٢٠٠٦، ص٦.

٢- محمود عبد الفضل، العرب والتجربة الاسيوية (الدروس المستفادة) الطبعة الاولى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠، ص ٩١.

3-OPEC. Annual statistics Bulletin 2005, OPEC Austria 2006,p.14.

4-OPEC. Annual statistics 2005, op.cit,p-15.

من اجل استكمال موضوع البحث لابد لنا ان نوضح درجة الاختلال لتلك القطاعات قبل عام ٢٠٠٣ وكما هي موضحة في الجدول (٢)، الذي يتضح منه ان درجة الاختلال الاجمالية على مستوى تلك القطاعات كانت (٧٦.٩) عام ١٩٩٥ انخفض الى (٣٢.١) عام ١٩٩٥ ثم ارتفعت في عام ٢٠٠٢ الى (٦٣.٧). كما يلاحظ ان قطاعي الزراعة والتعدين ساهما في زيادة درجة الاختلال وذلك لان القطاع الاول قد اسهم في الايدي العاملة بنسبة اكبر من مساهمة في الناتج المحلي على الرغم من انخفاض درجة الاختلال من (٢٠.٣) الى(٨.٤) خلال المدة ١٩٩٠-٢٠٠٢. في حين نلاحظ العكس من ذلك في قطاع التعدين الذي كانت مساهمته في الناتج تفوق كثيراً مساهمته في الايدي العاملة بحيث كانت درجة التفاوت بينها عام ١٩٩٠ حوالي ٥٣.٧) ارتفعت الى (٥٣.٩) وهو ما يتفق وطبيعة الانتاج في هذا القطاع ومن ذلك يتضح ان استعداد الاختلال في الهيكل الانتاجي وعدم توازنه عائد الى الاختلال في كلا القطاعين.

جدول رقم (٣)

درجة الاختلال في الاقتصاد العراقي لسنوات مختارة

السنة / الانشطة الاقتصادية	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٢	٢٠٠٢
القطاع الزراعي				
في الناتج المحلي	١١.٤	٢١.٣	١٠.٨	١٣.٣
في الايدي العاملة	٣١.٧	٢٨.٥	٢٣.١	٢١.٧
الاخلال	٢٠.٣	٦.٧	١٢.٣	٨.٤
القطاع الصناعي				
في الناتج المحلي	٤.٧	٨.١	٤.١	٤.٢
في الايدي العاملة	٧٦	٧.١	٥.٩	٥.٦
الاختلال	٢.٩		٤.٢	٤.٢
قطاع التعدين		٨.١		
في الناتج المحلي	٥٤٨	٢٥.٢	٦١.١	٥٤.٨
في الايدي العاملة	١.١	٠.٨	٠.٩	٠.٩
الاختلال	٥٣.٧	٢٤.٤	٦٠.٢	٥٣.٩
	٧٦.٩	٣٢.١	٧٤.٣	٦٣.٧

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

١- جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي الاهمية النسبية للناتج المحلي ، للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٢،الجهاز المركزي للاحصاء وتكنلوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية، الناتج المحلي الاجمالي للمدة ١٩٨٦-٢٠٠٢، العراق، سنوات مختلفة وجدول ٦.٥.
٢- جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي الاهمية النسبية للايدي العاملة للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٢، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات دائرة التنمية البشرية، قسم التشغيل والقوى العاملة وتوزيع القوى العاملة على مستوى القطاعات الاقتصادية (العراق وزارة التخطيط ٢٠٠١)جدول (٣).
٣- رجاء عبد الله عيسى سالم، العلامة النسبية بين مصادر النمو الاقتصادي ومؤشراتة في العراق للمدة (١٩٨٠-٢٠٠٢)، اطروحة دكتوراة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة البصرة، (غير منشورة)، ٢٠٠٥، ص٥٧.

الفصل الثاني

واقع التركيب الاقتصادي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

يعد الاقتصاد العراقي من الاقتصادات ذات الانشطة الاقتصادية المتنوعة، اذ يمتلك قطاعات اقتصادية يمكن لها ان تشكل قاعدة لتحقيق التنمية الاقتصادية في البلد وفي مقدمة هذه القطاعات، القطاع الزراعي والصناعي والسياحي، وفيما يلي عد من الواقع هذه القطاعات ومن ثم بيان المناهج الاستثماري ودورها في تنمية تلك القطاعات من اجل تتبع مصادر الدخل بعد عام ٢٠٠٣ في العراق وكا الاتي:

اولاً: واقع القطاعات الاقتصادية

١- واقع القطاع الزراعي وانتاجيتة:

يعد القطاع الزراعي في العراق من القطاعات الانتاجية الرئيسة التي تشترك في تكوين الدخل القومي من خلال مايوفرة من سلع غذائية لافراد المجتمع من جهة وما يقدمة من مواد اولية لقطاع الصناعة من جهةاخرى الا ان الظروف التي مر بها العراق بعد عام ٢٠٠٣، وحتى وقتنا الحاضر ادت الى تزايد المحددات والعقبات امام تطور وتحديث القطاع الزراعي، ويمكن التعرف الى واقع القطاع الزراعي من خلال تطورات الانتاج والمساحة المزروعة ومن ثم بيان اهم المؤشرات الاقتصاد التي توقع اداء القطاع الزراعي في العراق لبيان اهمية ونسبة مساهمة هذا القطاع في الانتاج المحلي الاجمالي.

يبين الجدول (٣) تطورات الانتاج في القطاع الزراعي خلال المدة ٢٠٠٣-٢٠٠٧ وعند النظر الى ارقام الجدول نلاحظ ان انتاج الحنطة شهد انخفاضاً خلال المدة ٢٠٠٣-٢٠٠٧ من (٢٣٢٩٢٠٠) طن الى (٢٢٠٢٨٠٠) طن وقد يعود السبب في ذلك الى تراجع المساحة المزوعة من هذه المادة من (٦٨٥٤٩) دونماً الى (٦٢٧٤٥) دونماً خلال المدة نفسها، وفي المرة نفسها شهدة محصول الشعير انخفاضاً واضح من (٨٦٠٤٠٠) طن الى (٧٤٨٣٠٠) طن على الرغم من تزايد المساحة المزروعة بهذا المحصول من (٤٢٥٢٩٠٠) دونم الى (٤٣٧٤٨٠٠) دونم[١]

جدول رقم (٤)

انتاج المحاصيل الزراعية في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠٠٧

المحصول	الحنطة (١٠٠)طن	الشعير (١٠٠) طن	التمر (١٠)طن	لحوم حمراء (١٠٠)طن	لحوم بيضاء (١٠٠)طن	صوف طن	الشعر طن
٢٠٠٣	٢٣٢٩٢	٨٦٠٤	٨٦٨٣٩	١٣١٩	٧٤٣	٧٨٦٤.٧	٤٢٨.٩
٢٠٠٤	١٨٣٢١	٨٠٥٤	٤٤٨٣٨	١٣٢٠	٦٤٧	٧٩٠٠	٤٣٦.٥
٢٠٠٥	٢٢٢٨٤	٧٥٤٤	٤٠٤٠٣	١٣٤١	٩٤٣	٧٩٣٥.٧	٤٤٤.٢
٢٠٠٦	٢٢٨٦٣	٩١٩٣	٤٣٢٣٦	١٣٦٣	١١٢٤	٧٩٧١.٦	٤٥٢.١
٢٠٠٧	٢٢٠٢٨	٧٤٨٣	-	-	-	-	-

المصدر:

١- جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي والجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية السنوية ٢٠٠٧ (العراق وزارة التخطيط ٢٠٠٨) جداول متفرقة.
٢- جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي والجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية السنوية ٢٠٠٥-٢٠٠٦، (العراق وزارة التخطيط ٢٠٠٧) جداول متفرقة.

كما تشير البيانات الصادرة من قبل وزارة التخطيط العراقية ان مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي شهدت انخفاضاً خلال المدة ٢٠٠٣-٢٠٠٧ من (١٤.٢%) الى (١٠.٤%) مما يعني ان القطاع الزراعي في العراق ما زال متخلفاً وان انتاجية الزراعة منخفضة ولا تلبي الطموح نتيجة الضعف في استخدام التقنيات الحديثة

١- جمهورية العراق وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، المجموعة الاحصائية السنوية ٢٠٠٧، مصدر سابق جدول (٢/٣)، (٣/٣).
٢- جمهورية العراق وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، المجموعة الاحصائية السنوية ٢٠٠٧، مصدر سابق جدول (١٤/٦).

وتأسساً لما سبق يمكن القول، ان الانخفاض الحاصل في الانتاج الزراعي بشقية النباتي والحيواني في العراق قد انعكس بشكل واضح على عدم قدرة القطاع الزراعي لسد حاجات السكان من الغذاء، فضلاً عن الاثر السلبي الذي خلفة تدني الانتاجية في هذا القطاع بميزات المدفوعات عند اللجوء الى سد الفجوة الغذائية عن طريق الاستيراد[١].

اذ ارتفع حجم الاستيراد الزراعي من (٦٢٨٩.٢) مليون دينار عام ٢٠٠١ الى (٩٩٥٨.٩) مليون دينار في عام ٢٠٠٥ [٢].

٣- واقع التركيب الاقتصادي في القطاع الصناعي

يكتسب القطاع الصناعي في العراق اهمية من المزايا التي يتميز بها عن غيرة من القطاعات الاقتصادية مما يجعلة قادراً على ان يؤدي دوراً اساسياً وحيوياً في تنمية الاقتصاد العراقي وتوجيهة، اذ هناك علاقة ما بين تطور ونمو القطاع الصناعي والتطور الاقتصادي بشكل عام، لذا يعد القطاع الرائد في عملية التنمية[٣].

اذ ينفرد هذا القطاع بقدرة على تحقيق التنويع الانتاجي من خلال كثرة مراحل العمليات الانتاجية والتي تمثل قيم جديدة من السلع المصنعة، الامر الذي يعمل على تغير التركيب السلعي للدخل القومي ومن ثم انخفاض الاهمية النسبية للسلعة الواحدة كمكون رئيس للدخل الوطني مما يجعل الاقتصاد العراقي اكثر مرونة على مواجهة التقلبات والضغوط الخارجية. بالرغم من اهتمام الحكومة العراقية بالقطاع الصناعي بوصفة النشاط القادر على استقطاب الاستثمارات الخاصة المحلية والاجنبية الا انة واجة العديد من المشكلات والصعوبات التي اعاقت نموة وتطورة في ظل صناعة عراقية غير قادرة على مواجهة السياسات والاجراءات التي اتخذتها الحكومة عقب تنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادي التي من اهمها تحرير التجارة الخارجية ورفع القيود عن تراخيص الاستيراد فضلاً عن توحيد الرسوم الحكومية بمقدار (٥%) على السلع المستوردة مما ادى الى ارتفاع تكاليف الانتاج المحلي ومن ثم عدم قدرة الشركات الصناعية على انتاج السلعة وهناك بعض المؤشرات التي توضح تطور واداء القطاع الصناعي كما يلي:

أ: قيم الانتاج

يوضح الجدول (٤) تطور قيم الانتاج على مستوى حجم المنشأت الصناعية (الصغيرة-المتوسطة-الكبيرة)، اذ لوحظ ان اجمالي انتاج القطاع الصناعي عدا استخراج النفط بلغ (٨٨٩٤٧٦.٣) مليون دينار عام ٢٠٠٣ الا انة اخذ يتزايد بمعدل نمو مركب بلغ (٣٣%)، خلال المدة ٢٠٠٣-٢٠٠٦ حتى بلغ (٢٧٩٢٦٧٠.٩) مليون دينار نهاية المدة على الرغم من تزايد الانتاج الا انه لا يمثل مستوى الطموح الذي يمكن ان يعدل علية في تخفيض تنويع الهيكل الانتاجي وذلك مساهمة هذا القطاع في تركيب الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة ٢٠٠٠-٢٠٠٦، اذ بلغ متوسط مساهمتة في الانتاج حوالي (٣.٥٤%)[٤].

كما يوضح الجدول ذاتة ان المنشأت الكبيرة حققت معدل نمو مركب في الانتاج بلغ (٣٧%) اذ ارتفع الانتاج من (٤٦٣٩٤٥.٢) مليون دينار عام ٢٠٠٣ الى (١٦٦٩٣٩٨) مليون دينار عراقي في عام ٢٠٠٦ وذلك لكونها تتضمن انتاج صناعة تكرير النفط بعكس المنشأت الاخرى.

جدول رقم (٥)

جدول تطور حجم قيم الانتاج بالاسعار الجارية في المنشأت الصناعية في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٠٦) مليون دينار

المنشأت	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
الصغيرة	٤١٣٧٢٩.٨	٨١٥٩٧٧.٨	٦٥٨٦٥٥.٣	١١٠٣٧٥٦.٧
المتوسطة	١١٨٠١.٣	٢٣٦٧٠.٨	٢٤٣٤٥٨.٦	١٩٥١٥.٧
الكبيرة	٤٦٣٩٤٥.٢	٨٧٠٧٧٩.٦	١١٤٣٩٥٨.٠	١٦٦٩٣٨.٥
الاجمالي	٨٨٩٤٧٦.٣	١٧١٠٤٢٨.٢	١٨٢٦٩٦١.٩	٢٧٩٢٦٧٠.٩

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي والجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية ، الناتج المحلي للمدة ٢٠٠٠-٢٠٠٦، (العراق وزارة التخطيط ٢٠٠٨) ص ١٩.

١- بسام يحيى الصائغ، تقدير دوال الحبوب (القمح والشعير) في المناطق الجافة، مجلة تنمية الرافدين، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل العدد (٦٨)، ٢٠٠٢، ص ٨٦.

٢- الامانة العامة لجامعة الدول العربية واخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموجز، ٢٠٠٧، مصدر سابق، جدول (٨/٣).

٣- عبد العظيم عبد الواحد، واقع وهيكلية الصناعة التحويلية في محافظة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، المجلد ٩، العدد (١)، ٢٠٠٧، ص ١٠٠.

٤- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي والجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية ، الناتج المحلي للمدة ٢٠٠٠-٢٠٠٦، (العراق وزارة التخطيط ٢٠٠٨) ص ١٩.

ب- اعداد المنشأت الصناعية

يستعرض الجدول (٥) احد مؤشرات تطور الصناعات التحويلية في العراق الا وهو تطور اعداد المنشأت الصناعية، اذ يتضح من الارقام الواردة فية وجود تراجع في اعداد المنشات الصناعية (الصغير-المتوسطة-الكبيرة)، اذ انخفض اجمالي المنشات الصناعية بمعدل نمو سالب بلغ (-٩.٣%) خلال المدة ٢٠٠٣-٢٠٠٦ اي تراجعت من (١٨٠٠٨) منشأة الى (١٢١٨٣) منشأة وقد يعود ذلك التراجع في اعداد المنشأت الى العديد من الاسباب لعل من اهمها السياسات الاقتصادية المستخدمة من قبل الدولة فضلاً عن التدمير الذي سببتة الحروب وما رافقها من سلب المنشأت سواء كان ذلك على يد قوات الاحتلال ام على يد العصابات والمافيات المحلية والدولية[١].

جدول رقم (٦)

تطور قيم الانتاج بالاسعار الجارية في المنشات الصناعية في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٠٦)

مليون دينار

المنشأت	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
الصغيرة	٤١٣٧٢٩.٨	٨١٥٩٧٧.٨	٦٥٨٦٥٥.٣	١١٠٣٧٥٦.٧
المتوسطة	١١٨٠١.٣	٢٣٦٧٠.٨	٢٤٣٤٥٨.٦	١٩٥١٥.٧
الكبيرة	٤٦٣٩٤٥.٢	٨٧٠٧٧٩.٦	١١٤٣٩٥٨.٠	١٦٦٩٣٨.٥
الاجمالي	٨٨٩٤٧٦.٣	١٧١٠٤٢٨.٢	١٨٢٦٩٦١.٩	٢٧٩٢٦٧٠.٩

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي والجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية السنوية ، ٢٠٠٧، (العراق وزارة التخطيط ٢٠٠٨) جدول (٤/١)و(٤/٧).

جدول رقم (٧)

تطور اعداد المنشأت الصناعية في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٠٦)

المنشأت	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
الصغيرة	١٧٩٢٩	١٧٥٩٩	١٠٠٨٨	١١٦٢٠
المتوسطة	٧٩	٩٢	٧٦	٥٢
الكبيرة	٠٠٠٠	٠٠٠٠٠	٤٥٢	٤١١
الاجمالي	١٨٠٠١	١٧٦٩١	١٠٦١٦	١٢١٨٣

المصدر:

١- جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي والجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية السنوية ، ٢٠٠٧، (العراق وزارة التخطيط ٢٠٠٨) جدول (٤/٣)و(٤/٧)و (٤/١١).
٢- جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي والجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، الاحصائية لعامي ٢٠٠٥-٢٠٠٦، (العراق وزارة التخطيط ٢٠٠٨) جدول (٤/١).

(٠٠) يعني عدم توفر البيانات.

ج- القوى العاملة في المنشأت الصناعية

شهد مؤشر القوى العاملة ترجعاً واضحاً من (٢٠٨٥٤٠) عاملاً عام ٢٠٠٤ الى (١٨٠٦٤٤) ماعلاً في عام ٢٠٠٥ [٢].

وقد يعزى السبب في ذلك الى تسريح العاملين الذين يعملون في المنشأت التي تم تصفيتها نتيجة هجرة اصحابها الى الخارج بسبب الاوضاع الامنية المتردية التي شهدها العراق ابان عام ٢٠٠٣، فضلاً عن الدمار الذي لحق ببعض المنشأت الصناعية خلال هذه المدة[٣].

ثم بعد ذلك شهد هذا المؤشر ارتفاعاً في عام ٢٠٠٦ حتى وصل عدد العاملين في القطاع الصناعي حوالي (٢١٣٦٩٩) عامل[٤].

وقد يعود ذلك الى قيام الحكومة العراقية باستحداث وظائف جديدة في هذا القطاع لتقليل اثر تفاقم مشكلة البطالة في الاقتصاد العراقي.

١- حسان عاكف، العراق موارد غنية واقتصاد منهار وتدني مخيف، ٢٠٠٧، معلومات متاحة على الانترنت http//www.marafea.org.
٢- جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي والجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية لعامي، ٢٠٠٧، ٢٠٠٥-٢٠٠٦، مصدر سابق، جدول(٤/١).
٣- عبد علي كاظم المعموري، الفساد الجديد في العراق، في استراتيجية التدمير اليات الاحتلال الامريكي للعراق ونتائجة الطبعة الاولى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦، ص١٢١.
٤- جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي والجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية السنوية ، ٢٠٠٧، مصدر سابق جداول (٤/٢)و(٤/٧)و (٤/١١).

د. التوزيع الهيكلي القطاع الصناعي التحويلية:

عند تتبع درجة التنوع في هيكل قطاع الصناعة الهيكلية في العراق نلاحظ ان صناعة منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية استحوذت على المرتبة الاولى من اجمالي انتاج الصناعات التحويلية كما في جدول(٦)، اذ ارتفعت قيمت الانتاج عام ٢٠٠٦ (١٥٩٦٥٦٥.٤) مليون دينار بعد ما كانت (٥٣٨٤١.٤) مليون دينار عام ٢٠٠٣، الامر الذي يكشف اهمية الصناعة منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية في عملية تنويع الاقتصاد الوطني ومالة من دور كبير في تحقيق القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية. في حين جاءت الصناعات الكيمياوية ومنتجالتها بالدرجة الثانية التي تعد من اهم فروع الصناعة التحويلية كونها تنتج سلعاً انتاجية واستهلاكية في ان واحد، اذ تعد هذة المنتجات الركيزة الاساسية التي اعتمدت عليها بعض الدول في تحقيق التنويع الاقتصادي وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية[١].

اذ شهدت قيمة الانتاج في الصناعات الكيماوية ومنتجاتها تزيداً كبيراً من (٩٩٥٥٤.٠) مليون دينار الى (٨٢٦٢٨٩.٩) مليون دينار، الامر الذي يمكن ان يعول عليه في تحقيق تنويع الانتاج فيها لو استغلت الموارد الاولية الداخلة في صناعتها التي تمثل فيها يعرف فيها لو اشتغلت الموارد بثالوث الصناعة الفوسفاتية الفوسفات والكبريت والغاز الطبيعي ، استغلالاً امثل يمكن معها تحقيق انجازات مهمه على صعيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبخاصة قطاع الصناعة التحويلية اما مساهمة الصناعة التحويلية في تكوين راس المال الثابت فانها لم تكن كافية لاصلاح الاضرار التي لحق بالجهاز الانتاجي خلال الحقب السابقة ولحد الان من حيث الكو والنوع، اذ شهدت هذه النسبة خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠٠٦) تذبذباً واضحاً فبلغ متوسط تلك المساهمة حوالي (١١.٤%)[٢]
مما يعكس ذلك تفاقم الاختلال التي يعاني منة الاقتصاد الوطني وبخاصة في مجال الاستثمار في القطاعات الانتاجية ومنها صناعة التحويلية ومن خلال ماتقدم يتضح للباحث ضرورة اعتماد استراتيجية تصنيفية تعمل على حزمة برامج من الاصلاحات الاقتصادية وخاصة في مجال الاستثمار الاجنبي.

٣- واقع القطاع السياحي

يحتل قطاع السياحة موقعاً مهماً في العديد من الدول المتقدمة والنامية اذ يعد العمود الفقري الذي يعتمد علية التمويل التنمية في هذة الدول و لاسيما تلك التي تعتقد الى الثروات الطبيعية ومنها لبنان مثلاً [٣].
اما في العراق فقد يرى بعض المختصين ان القطاع السياحي يمثل نفط العراق المتحدد [٤]. ويرى بعضهم الاخر ان الثروة السياحية غير قابلة للتفويض او التقادم على العكس من الثروات الطبيعية وان العوامل الجاذبة للسياحة لا يمكن ان تزول بل انها تتجدد بمرور الزمن[٥]. لذا يمثل القطاع السياحي رافداً مهماً من الروافد الاقتصادية التي يعول عليها في خلق وتنمية الدولة كالنفط والغاز.
اذ عمل توافر الثروات الطبيعية في العراق والاعتماد الكلي عليها في ادارة اقتصاد البلد الى اهمال القطاعات الاقتصادية ومنها القطاع السياحي ولسنوات طويلة امتدت منذ عام ١٩٨٠ وحتى عام ٢٠٠٣ على الرغم من امتلاك العراق الكثير من المرافق السياحية والاثرية الطبيعية كالمقدسات الدينية والاهوار والشلالات والمناطق الجبلية وغيرها التي تعد من اهم مراكز جذب السياح الامر الذي ادى الى تراجع مؤشرات هذا القطاع الا ان التغير الذي شهدة الاقتصاد بعد عام ٢٠٠٣ وما صاحبة من تغيرات على مستوى القطاعات الاقتصادية ومنه السياحي اذ شهد الاهتمام بالسياحة وبخاصة السياحة الدينية وبرامج تنمية واضحة وهيأة الظروف الاقتصادية و الاجتماعية المناسبة[٦].

١- احمد صدام، الصناعات البتروكيماوية، دور الاستثمار الاجنبي المباشر فيها، مجلة الاقتصاد الخليجي، مركز دراسات الخليج العربي، العراق العدد (١٢)، ٢٠٠٦، ص ١٠٩.
٢- جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي والجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية السنوية ، ٢٠٠٧، مصدر سابق جدول (١٤/٤).
٣- ناجي التؤني، دور وافاق القطاع السياحي في اقتصاديات الاخطار العربية، المعهد العربي لتخطيط، ٢٠٠١، ص ٦.
٤- عاطف لافي مرزوق، اشكالية التحول الاقتصادي في العراق، الطبعة الاولى، (العراق، مركز العراق للدراسات ٢٠٠٧)، ص ١٢٥.
٥- نبيل جعفر عبد الرضا، الاقتصاد العراقي في مرحلة مابعد السقوط، الطبعة الاولى، البصرة، مؤسسة وارث الثقافية ٢٠٠٨)، ص ٢١.
٦- رمزية جاسم هاشم، الدور الاقتصادي للنشاط السياحي، من بحوث المؤتمر العلمي الاول لوزارة الدولة لشؤون السياحة والاثار في بناء استراتيجية وطنية للتنمية السياحية في العراق، هيئة السياحة، بغداد، ٢٠٠٥، ص ٣٧.

خارطة العراق نسبة تركز الصناعات في العراق

جدول (٨)
نسبة الفقر المدقع والمطلق في العراق للمدة ٢٠٠٠-٢٠٠٥

المؤشرات	الفقر الدقع			الفقر المطلق		
السنة	الحضر	الريف	عموم العراق	الحضر	الريف	عموم العراق
٢٠٠٠	٣٥.٥٠	٣٥.٧	٣٥.٦	٣٧.٣٩	٤١.٨٤	٣٩.٦١
٢٠٠١	٢٨.٥٩	١٤.٤٨	٢٥.٨٦	٤٩.٧٦	٢٣.٤٦	٤٤.٦٦
٢٠٠٢	٧٦.٤٩	٤٣.٧٥	٦٥.٣٥	٤٩.٧٦	٢٣.٤٦	٤٤.٦٦
٢٠٠٣	٢٨.٥٩	١٤.٤٨	٢٥.٨٦	٦١.٨٩	٢٣.٤٩	٥٧.٠
٢٠٠٥	٢٤.٣٦	٤١.٤٩	٣٠.٦٦	٦١.١٢	٦٤.٣١	٦٠.٠٩

المصدر ندوة هلال جودة، تحليل وقياس اتجاهات الفقر في العراق المدة ١٩٨٠-٢٠٠٥، رسالة دكتوراة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة البصرة غير منشورة، ٢٠٠٦، ص ١٣١-١٣٩.

وفي سنة ٢٠٠٣ الى التباين في توزيع الدخول ولا سيما ذلك الجزء المرتبط بالفائض الاقتصادي من نشاطات المجمع الاقتصادي بصفة عامة او المعطيات الريعية بصفة خاصة التي تسببت في انخفاض مستوى معيشة الفقراء وتوسيع الفروق الداخلية بين السكان (زيادة الفجوة بين الفقراء والاغنياء [١].

١- رعد سامي عبد الرزاق التعيعي، العولمة البشرية المستدامة في الوطن العربي، الطبعة الاولى عمان، دار دجلة، ٢٠٠٨، ص ١٤٠.

المبحث الثاني

السكان النشطين اقتصادياً

الفصل الاول

السكان النشطين اقتصادياً في العراق

يعتمد الانتاج الاقتصادي على القوة العاملة من ذكور واناث اي على تركيبها وخصائصها الديموغرافية[1]. ولمعرفة حجم النشطين اقتصادياً في العراق يمكن ملاحظة جدول (٩)

١- ان عدد السكان النشطين اقتصادياً من الحضرهم اعلى منهم في الريف لسنة ١٩٧٧ بزيادة قدرها (٩٩٣٦٢١) نسمة اذ بلغت نسبة النشطين اقتصادياً في الصفر (١٧.١%) اما في الريف فقد بلغت (٨.٩%) من مجموع السكان.
٢- ازدياد عدد النشطين اقتصادياً لسنة ١٩٨٧ عن عددهم في سنة ١٩٧٧ بما هو قدرة (٣٦٧١٩٢) نسمة.
٣- ان عدد النشطين اقتصادياً من الحضر لسنة ١٩٨٧ من الذكور اكبر من عدد الاناث بزيادة قدرها (٦٨٥٥٤٩) نسمة.
٤- ان عدد النشطين من الحضر اعلى عدداً ونسبة من الريف لسنة ١٩٨٧ وذلك بزيادة قدرها (١٨١٦١٩٧) نسمة.
٥- انخفضت اعداد السكان النشطين لسنة ١٩٨٧ بمقدار (٢٢٧٦٩٢) نسمة عما كانت علية لسنة ١٩٧٧ وهذا عائد الى اشتراك العدد الاكبر منهم في الحرب العراقية الايرانية.
٦- ان عدد النشطين اقتصاديا من الحضر بصورة عامة ازداد بين عامي (١٩٨٧-١٩٩٧) نحو (٦٨٣٦٦) نسمة اي ان المدة الثانية سجلت اعلى من المدة الاولى بنحو (٨٨٧٧٦) نسمة.
٧- ازديا عدد السكان النشطين اقتصادياً من الذكور في الريف لسنة ١٩٩٧ بما مقدارة (٦٣٣٩٣٩) نسمة عن سنة ١٩٨٧، لان الزراعة اصبح لها جدوى اقتصادية لمواجهة فروق الحصار انذاك.
٨- ازديا عدد السكان النشطين اقتصادياً في الحضر بصورة عامة لسنة ٢٠٠٧ نحو (١٧٥.٧٨٩) نسمة كما كان علية لسنة ، وازدياد النشطين في الريف للمدة ١٩٩٧ -٢٠٠٧ بما مقدارة (٣٦٨٦٥٦) نسمة.
٩- تعزيز قدرات الموارد البشرية على قيام بالاعمال المنتجة وزيادة الانتاجية برفع مستوياتها التعليمية وتأهليها وتدريجها على المستوى المهني.
١٠-تحديث اليات التوظيف بما ينسجم مع مستجدات سوق العمل في تفسيرها السريع وربط ذلك بالتعليم والتدريب المستمر الذي يوفر خيارات متعددة لتغير مسارات العمل.
١١-تأمين الامكانات التي تنتج للموارد البشرية مواجهة ظروف حياتهم المعيشية من اجور لائقة وخدمات اجتماعية اساسية وقوانين عمل حديثة.

ان الانخفاض الملحوظ في نسبة النشطين اقتصادياً وهم السكان الذين يمثلون كل من الذكور والاناث الذين يؤلفون فرص العمل لانتاج السلع والخدمات التي تنحصر اعمارهم ما بين (١٤-٦٥) سنة، وذلك لان الانخفاض في كل من الذكور والاناث للمدة (١٩٨٧-١٩٩٧) بوضع لنا الاوضاع الاجتماعية السائدة والضروف الاقتصادية التي مر القطر خلال هذة المدة نتيجة قلة فرص العمل ونزوح الشباب من الذكور طلباً للعمل وهو يعود الى تجمعات الحصار الجائر على البيئة الاقتصادية والاجتماعية وما افرزة من تغيير في التركيب الاقتصادي للعراق.

ومما سبق يمكن ان نعزو سبب الانخفاض في حجم القوى العاملة في العراق للمدة (١٩٨٧-١٩٩٧) الى مجموعة من العوامل وهي:

١- انخفاض في نسبة مشاركة الفئة العمرية الوسطى (١٥-٦٥ سنة) في النشاط الاقتصادي على الرغم من ارتفاع نسبة هذة الفئة العمرية من السكان، فقد ارتفعت نسبتها من السكان الى (٥٣.٤%) للعام ٢٠٠٧ وبعد ان كذلك (٤٧.٣%) للعام ١٩٨٧ ويرجع السبب في ذلك الى الاحداث التي مر بها العراق من الحرب العراقية الايرانية وزج الذكور في الحرب والتجنيد وما تلاها بعد عام ١٩٩١ وسريح الكثير منهم واحالة العدد الاكبر منهم على التصاعد والانخفاض الاجور الرواتب الحكومية[2].

١- الامم المتحدة، السكان اصحاب النشاط الاقتصادي، مطبعة الاسكو، بغداد، ١٩٨٧، ص ٢٠.
٢- الجهاز المركزي للاحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية لعام ١٩٨٧ (٣/٢) وللمجموعة الاحصائية السنوية لعام ٢٠٠٧ جدول (١٨/٣).

٢-العامل الاجتماعي والتعليمي ان حجم الموارد البشرية في المجتمع لابد ان يكون كبيراً اذ كانت العادات والتقاليد الاجتماعية تتعارض مع الزواج المتعدد والانجاب للاطفال الكثيرين، اذ ان له تأثيراً على حجم القوى العاملة في الفئات الاولى لسن العمل، فكلما زاد عدد المتعلمين في هذة الفئات، قلت نسبة مساهمة هذة المجاميع في النشاط الاقتصادي وبصورة عامة نرى ان النشطين اقتصادياً من الحضر هم اعلى عدداً ونسبة ممن هم في الريف بزيادة قدرها (٣٨٧٨٣٦٤) بلد زراعي وقلة الايدي العاملة الزراعية قد تؤدي الى خفض وتدهور في الانتاج الزراعي نتيجة نقص عامل مهم من عوامل رفع القدرة الاقتصادية لاي بلد وهو اليد العاملة والخبرة في هذا المجال الحيوي المهم في العراق.

وعند مقارنة عدد النشطين اقتصادياً بين الذكور والاناث تبين ان نسبة الذكور (١٩.٣%) و(٢١.٣%) للعاملين المذكورين علماً ان العنصر النسائي من الصادرات على العمل سواء في الريف او الحضر له اهمية وامكانات في النشاطات الاقتصادية والانثوية، ويؤلف عاملاً مهماً في تطور الواقع الاقتصادي للأسرة بصورتها الصحيحة اذ نلاحظ مشاركتهن خفيفة جداً مقارنة بالذكور.

وهناك عوامل ديموغرافية تؤثر في اسهام المرأة في القوة العاملة اذ يكون للتفجيرات في متوسط عمر المراة عند الزواج اهمية كبيرة في تحديد حجم قوة العمل النسائية وهيكلها وذلك لان هذه الخصائص تتاثر كثيرا بالنواحي الديموغرافية الاخرى مثل معدلات زواج الاناث وانخفاض في مستوى الخصوبة الوفيات مما يحد من قاهرة.

كذلك تؤثر عوامل غير ديمغرافية كالحالة الاقتصادية والاتجاة او تشجيع تعليم المراة طبقاً لاختلال حالاتهم المدنية في قوة العمل [١].فالتعليم يمنع اعداد كبيرة من السكان للمشاركة في العمل الا في متأخرة[٢].

العامل الاول في انخفاض العمالة وبعد عام ١٩٩١ وبسبب الاوضاع غير المستقرة حدثت موجات كبيرةمن الهجرة الى خارج العراق خصوصاً الذكور منهم وتردي الاوضاع الاقتصادية في البلد والساسات الخاصة وانخفاض الاجور والرواتب كل ذلك كان وراء القيام بالهجرات الى خارج العراق[٣]. فضلاً عن الزام الدولة الخريجين بالعمل في دوائرهم برواتب منخفضة وارتفاع نسبة العاطلين من (٤.٢%) الى (١٦.٧%) و (٢٧%) للاعوام ١٩٨٧، ١٩٩٧، ٢٠٠٧ على التوالي[٤].

النشاط الاقتصادي لسكان العراق

يعرف النشاط الاقتصادي بانة المجال الذ يعمل فية الفرد او هو النشاط الذي تمارسة المؤسسة او المشروع ويبين توزيع مجالات العمل المتنوعة في المجتمع،(*) اذ تلقي دراسة كبيرة لما لها من دلالة اقتصادية للدولة ومن ثم تساعد على معرفة الجوانب المطلوبة المحافظة عليها او رسم السياسات والخطط التنموية التي تعد عنصر قوة في سياسة الدولة في ذلك للاقتصاد والامن الداخلي.

١- فتحي محمد ابو عيانة، جغرافية السكان، الطبعة الخامسة، ٢٠٠٠، ص ١٤٩.
٢- علي عبد الامير ساجت، القوى العاملة في العراق لعامي ١٩٨٧-١٩٩٧، اطروحة دكتوراة غير منشورة مقدمة الى قسم الجغرافية، كلية الاداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص ٤٦.
٣- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء المجموعة الاحصائية السنوية لعام ٢٠٠٧، ص ١٧١.
٤- وزارة التخطيط، تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٠، ص ٢١.

(*) حددت الامم المتحدة مكتب العمل الدولي (International Laboroffice) انواع هذا النشاط الاقتصادي في تصنيف خاص يسمى التقيم الدولي الموجز للنشاط الاقتصادي او التصنيف العالمي (International standare dindustrial) واتبعة معظم الدول العالم.

جدول رقم (١٠)

توزيع القوى العاملة على وفق الانشطة الاقتصادية للمدة (١٩٧٧-٢٠٠٧)

النشاط الاقتصادي	حجم القوى العاملة ١٩٧٧	%	حجم القوى العاملة ١٩٨٧	%
الزراعة	٥٢٦٨٦٠	١٦,٨	٤٩٣٠٠٦	١٢,٥
الصناعة	٢٨٧٦١٨	٩,١	٣١٢٠٩٨	٧,٩
الخدمات	٢٢٦١٣٤٧	٧٢,٢	٢٥١١٧٦٣	٧١,٧
العاطلون	٥٨١١٤	١,٩	١٨٤٢٦٤	٤,٢
المجموع	٣١٣٣٩٣٩	١٠٠	٣٥٠١١٣١	١٠٠
النشاط الاقتصادي	حجم القوى العاملة ١٩٩٧	%	حجم القوى العاملة ٢٠٠٧	%
الزراعة	٩٥٠٣١٧	١٩,٦	١٢٦٨٠٢٥	١٦.١
الصناعة	٢٥٠٢٨٢	٥,١	٥٧١٦٥٤	٧,٣
الخدمات	٢٨٤٩٤٦١	٥٨,٦	٣٨٩٧١٥٠	٤٩,٦
العاطلون	٨١٢٠٣٤	١٦,٧	٢١١٨٣٨٧	٢٧
المجموع	٤٨٦٢٠٩٤	١٠٠	٧٨٥٥٢١٦	١٠٠

المصدر: حسبت النسب اعتماداً على المجاميع الاحصائية للأعوام ١٩٧٧، ١٩٨٧، ١٩٩٧ والمجموعة الاحصائية للأعوام ٢٠٠٧، ٢٠٠٨.

وفي عام ١٩٧٧ ارتفع حجم القوى العاملة الى (٤٨٦٢٠٩٤) نسمة على الانشطة الاقتصادية الرئيسة في حين ارتفع حجم القوى العاملة في الخدمات ليصل الى (٢٨٤٩٤٦١) نسمة وانخفضت النسبة لتبلغ (٥٨,٦%) بعد ان كانت (٧٠,٨%) من القوى العاملة عام ١٩٨٧ اي ان هناك انخفاضاً كبيراً في نسبة العاملين في نشاط الخدمات لعامي ١٩٨٧-١٩٩٧، اما القوى العاملة في الزراعة فقد بلغ الحجم (٩٥٠٣٧١) نسمة وبنسبة (١٩,٦%) وبهذا تكون قد ارتفعت عن نسبتها عام ١٩٨٧ والبالغة (١٢,٥%).

اما القوى العاملة في نشاط الصناعة فقد انخفض الحجم ليصل الى (٢٥٠٢٨٢) نسمة عام ١٩٩٧ وبنسبة (٥,١%) من مجموع القوى العاملة بعد ان كانت تبلغ (٧,٩%) عام ١٩٨٧ وذلك يرجع الى احداث عام ١٩٩١ من الحرب والتدمير وما تبعها من اثار عديدة ومنها الحصار الاقتصادي.

يتضح من توزيع قوة العمل ان استحواذ قطاع الخدمات كان اعلى نسبة من حجم العمالة الكلية وهذا لم يكن دليلاً على التطور الاقتصادي وارتفاع المستوى الفني للأيدي العاملة، لان العراق لم يشهد تطوراً تنموياً اذ انتقل من الزراعة الى الصناعة ثم الى قطاع الخدمات والادارة والتجارة كما حصل في الدول المتقدمة، بل جاء هذا التوزيع بسبب من تخلف قطاع الزراعة والصناعة مما يتطلب سياسة سكانية تلبي تحقيق تنمية شاملة من الزراعة الى الصناعة ثم الى قطاع الخدمات.

وفي عام ٢٠٠٧ ارتفع حجم القوى العاملة عن عام ١٩٩٧ وبزيادة قدرها (٢٩٩٣١٢٢) نسمة الا ان نسبة العاطلين في الوقت نفسة ارتفعت وبزيادة كبيرة تصل الى (٢٧%) بعد ان كانت (١٦,٧% و ٤,٢%) للأعوام ١٩٩٧ و ١٩٨٧، ومن خلال ما سبق نلاحظ ان الارتفاع في عدد العاطلين عن العمل له مردودات سلبية على اقتصاد البلد وبالنتيجة يكون له تأثير خطير في سياسة بناء قوة الدولة وشكل عاملاً من عوامل الضعف.

ان سبب هذا الارتفاع في نسبة العاطلين هو ان الاقتصاد العراقي شهد انخفاضاً في معدلات استعمال القوى العاملة منذ عقد التسعينات وذلك بسبب من حرب عام ١٩٩١ التي نالت من مرتكزات الاقتصاد بتدمير البنى التحتية الارتكازية واستمرار الحصار الاقتصادي حال دون اعادة تشغيل بعض المشاريع الصناعية والخدمية، مما زاد من نسبة العاطلين عن العمل ونتيجة لذلك اصبحت البطالة الظاهرة(*) امراً متفشياً بسبب من الصعوبات التي يواجهها الشباب في الحصول على فرص عمل تناسب تأهيلهم العلمي والمهني مما يدفعهم الا الاعمال الوقتية والهامشية التي لا تضيف اية قيمة اقتصادية الوطني، وعدم استثمار الموارد البشرية بصورة مثلى يفضي الى خسائر كبيرة.

ففي عقد الثمانينات اتخذت الدولة عدة سبل لتوفير فرص العمل، فعلى الرغم من الظروف التي مر بها العراق في الحرب العراقية-الايرانية عام ١٩٨٠ الا ان الدولة استطاعت بوضع خطتها الخمسية ١٩٨٥/١٩٨١ ان تؤمن نحو ١١١٠,٦ فرصة عمل موزعة على الفعاليات الاقتصادية المختلفة غير ان هذ ه الفرص لم يتم اشغالها الا بنسبة ٣٣% بسبب التحاق معظم القوى العاملة بالخدمة العسكرية، وهو ما دفع الى استعمال ايد عاملة عربية لأشغال تلك الفرص، وبعد حرب ١٩٩١ وما رافقة من حظر اقتصادي شامل ادى الى تدمير البنى التحتية لمقومات الاقتصاد العراقي وتوقفت مشاريع التنمية كبيرة مع تجميد الارصدة العراقية في البنوك

العالمية، فكثير من المشاريع توقفت بسبب عدم توفر المواد الاولية او قطع الغيار، اذ بلغت هذه المشاريع حتى عام ١٩٩٩ نحو (٦٦١٠مشروع).[١]

ان اية دولة تمر بظروف حرب وحصار اقتصادي مشابه لما مر به العراق بعد عام ١٩٩١ ستظهر لها مشاكل اقتصادية ابرزها انتشار ظاهرة البطالة التي تفاقمت في السنوات الاخيرة، ومن اجل تلافي تفشي هذه الظاهرة في المجتمع وتزايدها ينبغي ان توازيها وبصورة طردية ايجاد فرص عمل للفئات في سن العمل ذكوراً واناثاً لمنع تفاقم هذه الظواهر مستقبلاً ومن ثم محاصرتها ولمدة زمنية معينة حتى يتم السيطرة عليها وكل ذلك يقع ضمن خطة يفترض ان تضعها الدولة مسبقاً، اذ ان النمو الاقتصادي وتوفر فرص العمل اساس القوة الاقتصادية .

(*)يمكن تمييز نوعين من البطالة في العراق هي: ١- البطالة المكشوفة Visible Unemployment وهي ناتجة عن فيض الايدي العاملة ولاسيما غير الفنية. ٢- البطالة الهيكلية Structural Unemloyment وهي البطالة الناتجة عن عدم تناسب المهارات المعروضة مع المهارات المطلوبة في العمل.

انظر: احمد عمر الراوي، رفع مستويات التشغيل في الاقتصاد العراقي، اوراق عربية، الجامعة المستنصرية، العدد ٣٩، ٢٠٠٠، ص ٢.

١- احمد عمر الراوي، رفع مستويات التشغيل في الاقتصاد العراقي، اوراق عربية، الجامعة المستنصرية، السنة الثالثة، العدد ٣٩، ٢٠٠٠، ص ٤-٥.

الفصل الثاني
نمو السكان في العراق

يعد نمو السكان من ابرز الظواهر الديموغرافية اهمية في العصر الحديث اذ يمثل تحدياً هاماً للبشرية، وخاصة لشعوب البلدان النامية والتي يتزايد سكانها بمعدل كبير يزيد عن معدل التنمية الاقتصادية بها وتوفير الغذاء لسكانها. ويرتبط نمو السكان بالزيادة الطبيعية- الفرق بين المواليد والوفيات دون ان تدخل الهجرة في حسابها لهذا فان دراسة النمو السكاني القائم على اساس الزيادة الطبيعية في بلد ما يسهم في تحديد المدة التي يستغرقها هذا البلد في الفصول الى حجم معلوم اذا استمرت المعدلات على المستوى نفسة. واذا كان معدل الزيادة الطبيعية في دولة ما هو ١٠ بالألف فانة يزيد بمعدل ١% سنوياً واذا استمر هذا المعدل ثابتاً فان عدد السكان يتضاعف في مدى ٧٠ سنة فقط لان السكان يزدادون وفقاً لمبدأ الفائدة المركبة وليس لمبدأ الفائدة البسيطة اي ان القاعدة وهي حجم السكان في سنة الاساس تزيد سنوياً بمقدار الزيادة خلال السنة السابقة.[١]

وفي ضوء معدلات النمو السكاني للعالم في الوقت الحالي فان سكانه بحاجة الى ما يقرب من الـ ٣٥ سنة لكي يتضاعف، وتختلف الدول النامية والمتقدمة فيما بينها في هذا العدد وذلك لتباين معدلات النمو السكاني فيها، تتراوح المدة الأزمنة لتضاعف السكان بين ٢٤ سنة في امريكا اللاتينية و ٢٧ سنة في افريقيا و ٣١ سنة في اسيا على حين في معظم دول اوربا الغربية وامريكا الشمالية هناك ثبات نسبي في معدلات نمو السكان نظراً لانخفاض معدلات المواليد والوفيات معاً[٢]، اما فيما بين الدول فان ادنى مدة تسود في باكستان والفلبين وبنكلادش اذ يصل معدل النمو الى (٢,١%)، (١,٦%)، (١,٧%) على التوالي واعلى مدة تسود في فلنده والنمسا وهذا يعود الى انخفاض معدل النمو السكاني الى (٠,٢%)، (٠,٠١%) على التوالي[٣].

اولاً: حجم السكان ونموهم

ويعد النمو السكاني موضوعاً مهماً في الدراسات السكانية كونه يؤثر في الصفة الديناميكية للمجتمع، او يتصف المجتمع السكاني بطبيعة التزايد او التناقص العددي للسكان، وهذه الطبيعة تتمثل بالفعاليات الحياتية لا سيما الولادات التي تمثل عامل الزيادة في المجتمع، في حين تمثل الوفيات عامل التناقص فية، ومن عناصر نمو السكان ايضاً الهجرة، اذ يتحدد اثرها في التزايد او التناقص بحسب اتجاهاتها.[٤]

ويعني النمو السكاني بأبسط معانية الفرق بين معدل المواليد ومعدل الوفيات، ويعرف هذا الفرق باسم (الزيادة الطبيعية) فعندما يولد ٣٥ طفلاً وتحدث ١٠ وفيات بين كل ١٠٠٠ نسمة سنوياً يتزايد عدد السكان بمعدل ٢٥ لكل ١٠٠٠ نسمة او ٢,٥% والسبيل الاخر لفهم معدلات النمو السكاني هو من حيث وقت التضاعف اي الوقت الذي يستغرقة السكان ليتضاعف عددهم بمعدل النمو الحالي، فاذا كان عدد السكان ينمو بمعدل قدرة ٢,٥% فيتضاعفون في غضون سنة تقريباً.[٥]

والمقصود بنمو السكان هو تغيرهم(*) من الاقل الى الاكثر وقد يجوز ان يكون التغير من الاكثر الى الاقل ويعتمد السكان على حالتين

١- فتحي محمد ابو عيانة، جغرافية السكان، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٦، ص ٢٤٤.
٢- الامم المتحدة، نيويورك، تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٥، ص ٣٦٤.
٣- فوزي سهاونة، جغرافية السكان، الطبعة الاولى، ٢٠٠٣، ص ١٥.
٤- حسين جعاز ناصر، التحليل المكاني للنمو السكان في محافظة النجف، ١٩٥٧-١٩٩٧ وتوقعاتة المستقبلية حتى ٢٠٠٧، دراسات نجفية، العدد الثالث، جامعة الكوفة، ٢٠٠٤، ص ١٣٧.
٥- عبد الله عطوي، جغرافية السكان، الطبعة الاولى، الجامعة اللبنانية، بيروت، ٢٠٠١، ص ٤٩.

(*)وبما ان منطقة الدراسة في تغير ايجابي لذا نطلق عليه نمو السكان.

الحالة الاولى: وهي تغير السكان الطبيعي (المقصود به تزايد السكان او تناقصهم بفعل الولادات والوفيات).

الحالة الثانية: هي تغير السكان الميكانيكي (ويقصد به تزايد السكان او تناقصهم بفعل الهجرة من والى البلد او المنطقة التي يسكنوها.[١]

وبالنسبة للعراق نجد انه مازال في دور النمو الذي سيستمر الى مدة من الزمن غير قصيرة ويمكن ان نصف هذا النمو السريع وذلك بمقارنتة مع كثير من الدول المتقدمة والمتحضرة في العالم كدول اوربا الغربية وامريكا الشمالية واليابان واستراليا التي بدأ فيها نمو السكان يقل.
وسكان العراق في دور الشباب والحيوية وانهم يمرون بالمرحلة الثانية من مراحل النمو السكاني وهذه المرحلة تتصف بنسبة عالية من الولادات وقلة في نسبة الوفيات نتيجة السيطرة على انتشار الاوبئة وارتفاع مستوى الخدمات الصحية وتحسن ظروف المعيشة، وهي المرحلة التي يمر بها العراق وكذلك الدول النامية التي قطع معظمها اشواطاً ي التطور الصحي والعلمي والثقافي.

ثانياً: تطور حجم سكان العراق (١٩٤٧-٢٠٠٧)

يتمثل نمو السكان سواء اكان موجباً ام سالباً بثلاثة متغيرات هي المواليد (الخصوبة)، الوفيات، الهجرة الصافي(*)، ولا يمكن ان يتقرر هذا النمو بمتغير واحد، وانما بجمع تلك المتغيرات ولكن بدرجات متفاوتة، وتؤثر هذا المتغيرات مباشرة في خصائص السكان الرئيسة من حيث حجمهم توزيعهم وتركيبهم.[٢]
ويظهر من خلال الجدول (١١) والشكل (١١) التطور العددي لسكان العراق ومعدلات النمو السنوية، فقد بلغ عدد سكان العراق بحسب تعداد عام ١٩٤٧ نحو(٤٨١٦١٨٥) نسمة وتواصل حجم السكان بالزيادة فاصبح في تعداد عام ١٩٥٧ (٦٣٣٩٩٦٠) نسمة

جدول (١١)

تطور اعداد السكان في العراق ومعدل نموهم للمدة (١٩٤٧-٢٠٠٧)

السنوات	عدد السكان	نسبة النمو %
١٩٤٧	٤٨١٦١٨٥	٣,١٦
١٩٥٧	٦٣٣٩٩٦٠	٢,٧٩
١٩٦٥	٨٠٩٧٢٣٠	٣,١٠
١٩٧٧	١٢٠٠٠٤٩٧	٣,٣٨
١٩٨٧	١٦٣٣٥١٩٩	٣,١٣
١٩٩٧	٢٢٠٢٦٢٤٤	٣,٠٤
٢٠٠٧	٢٩٦٨٢٠٨١	٣,٠٢

المصدر: الباحث اعتماداً على : وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية (١٩٧٧، ١٩٨٧، ١٩٩٧، ٢٠٠٧).

شكل (١١)
تطور اعداد السكان في العراق ١٩٤٧-٢٠٠٧

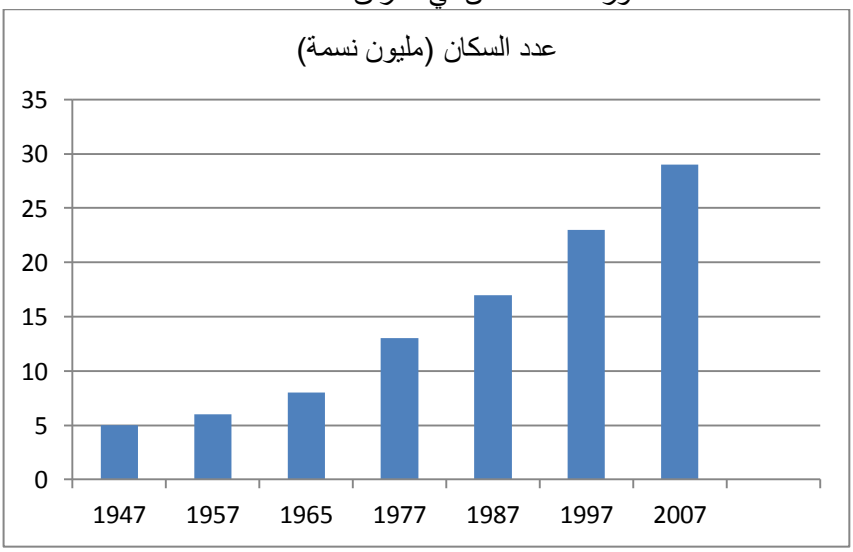

المصدر: الباحث اعتماداً على: بيانات جدول (١١).

وقد تميز هذا التعداد عن سابقة بانة تعداد شامل واكثر نجاحاً وتعتبر نتائجة مرضية لاغلب الباحثين في المؤسسات العلمية والبحثية العراقية.

وفي عام ١٩٦٥ بلغ عدد سكان العراق (٨٠٩٧٢٣٠) نسمة وبنسبة نمو بلغت ٣,١٠%، وفي عام ١٩٧٧ اجرى في العراق انجح تعداد واضخمة في تاريخ التعدادات العراقية، وقد بلغ عدد سكان العراق (١٢٠٠٠٤٩٧) نسمة بنسبة نمو (٣,٤%) وهي نسبة مرتفعة تفوق سابقاتها على ان هذا التفوق يعزى الى الزيادة الطبيعية، اذ لم يكن للهجرة من العراق والية انذاك تاثير كبير في هذا المجال.

واستمر حجم السكان بالتغير(*) لصالح النمو، حتى بلغ في تعداد عام ١٩٨٧ نحو (١٦٣٣٥١٩٩) نسمة وبذلك حصلت زيادة سكانية بمقدار (٤٣٣٥٠٠٠) نسمة تقريباً اي بمتوسط سنوي مقدارة (٣٦٢٢٢٣) نسمة وبنسبة نمو (٣,٠%) وكان لظروف الحرب العراقية-الايرانية الاثر الواضح في الزيادة السكانية اذ ان السياسة السكانية في العراق انذاك كانت تتجة الى تاييد الموقف الذي يدعو الى دعم الانجاب وتشجيعة بهدف زيادة حجم السكان.

(*)يطلق على هذة النسبة ايضاً ادبيات جغرافية السكان والاحصاء الديموغرافي معدل نمو السنوي وهناك طرائق عديدة لاحتسابها الا ان الباحث اثر اعتماد طريقة معدل نمو الموكب في احتسابها، وهي الطريقة ذاتها التي اعتدمتها الدائرة السكانية للامم المتحدة في حولياتها السكانية وتتمثل صيغتها الاحصائية بالمعادلة الاتية:

$$R = \sqrt[T]{\frac{P1}{P0}} - 1 \times 100$$

اذ ان :-

R= نسبة التغير السنوية او نسبة الزيادة السنوية او معدل النمو السنوي.

P1= عدد السكان في التعداد الثاني(اللاحق)، P0= عدد السكان في التعداد الاول (السابق)

T= عدد السنوات بين التعدادين. انظر

U.N. Demographic year book, 1988, new York , p15.

- طه حمادي الحديثي، جغرافية السكان، جامعة الموصل دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٨٨، ص ٢٩١.

جدول (١٢)

معدل نمو السكان في العراق حسب النوع بين عامي ١٩٤٧ و ٢٠٠٧

السنة	اجمالي عدد السكان	معدل نمو الذكو		معدل نمو الاناث			نسبة النوع *
		ذكور	نسبة النمو	اناث	نسبة النمو	مجموع نسبة النمو	
١٩٤٧	٤٨٢٦٠٠٠	٢٢٦٧١٦٠	-	٢٥٥٨٨٤٠	-	-	٨٨,٦
١٩٥٧	٦٢٩٩٠٠٠	٣١٤٢٥٥٦	٣,٤	٣١٥٦٤٤٤	٢,١	٢,٧	٩٩,٥
١٩٦٥	٨٠٤٧٤١٥	٤١٠٥٢٠١	٣,٣	٣٩٤٢٢١٤	٢,٩	٣,١	١٠٤,١
١٩٧٧	١٢٠٠٠٤٩٧	٦١٨٢٨٩٨	٣,٥	٥٨١٧٥٩٩	٣,٣	٣,٤	١٠٦,٢
١٩٨٧	١٦٣٣٥١٩٩	٨٤٠١٢٣٧	٣,١	٧٩٣٣٩٦٢	٣,٢	٣,١	١٠٥,٨
١٩٩٧	٢٢٠٤٦٢٤٤	١٠٩٨٧٢٥٢	٢,٧	١١٠٥٨٩٩٢	٣,٤	٣,٠	٩٩,٣
٢٠٠٧	٢٩٦٨٢٠٨١	١٤٩٤٣٥١٦	٢,٨	١٤٧٣٨٥٦٥	٣,٠	٢,٩	١٠١,٤

المصدر: حسبت معدلات النمو اعتماداً على تعدادات السكان للسنوات من ١٩٤٧ الى ١٩٩٧، جداول متعددة، وتقديرات السكان لعام ٢٠٠٧، جدول (٧/٢)، ص ٥٢.

*تم استخراج نسبة النوع وفق المعادلة الاتية☹ عدد الذكور/ عدد الاناث)×١٠٠.

- انظر: محمد فتحي ابو عيانة، جغرافية السكان، الطبعة الخامسة، ٢٠٠٠.

اما نسبة نوع على وفق الفئات العمرية فمن جدول (٢٩) يتضح ما ياتي:

أ- ارتفاع نسبة النوع في الفئة العمرية (٠-١٤) سنة اذ بلغت ١٠١,٤ عام ١٩٧٧، انخفضت الى ٩٨,٥ لعام ١٩٨٧ الا انها ارتفعت الى ١٠٤,١و ١٠٣,٣ للاعوام ١٩٩٧ و ٢٠٠٧ على التوالي اذ تتراوح نسبة النوع عند المواليد بين (١٠٤ و ١٠٦) اي ان عدد المواليد من الذكور يزيد على الاناث (كظاهرة طبيعية في معظم الحيوانات الثدية والانسان كذلك)، الا ان هذه النسبة تبدأ في التناقص بعد ذلك.

جدول (١٣)

نسبة الفئات العمرية على وفق النوع من مجموع السكان في العراق

فئات العمر	١٩٧٧				١٩٨٧			
	ذكور	اناث	المجموع	نسبة النوع	ذكور	اناث	المجموع	نسبة النوع
اقل من ١٥ سنة	٤٨,٦	٤٧,٩	٤٨,٣	١٠١,٤	٤٥,٥	٤٦,٢	٤٥,٨	٩٨,٥
١٥-٦٤ سنة	٥١,٣	٥٠.١	٥٠,٢	١٠٣,٠	٥١,٣	٥٠	٧,٥٠	١٠٢,٦
٦٥ سنة فاكثر	٢,١	٢,٣	٢,٢	٩٤,٤	٣,٢	٣,٨	٣,٥	٨٤,٢
فئات العمر	١٩٩٧				٢٠٠٧			
اقل من ١٥ سنة	٤٥,١	٤٣,٣	٤٤,٢	١٠٤,١	٤٣,٨	٤٢,٤	٤٣,١	١٠٣,٣
١٥-٦٤ سنة	٥١,٩	٥٢	٥٢,٤	٩٩,٨	٥٣,٦	٥٤,٢	٥٣,٩	٩٨,٩
٦٥ سنة فاكثر	٣,٠	٣,٩	٣,٤	٧٩,٦	٢,٦	٣,٤	٣,٠	٧٦,٥

المصدر: حسبت النسب من قبل الباحث اعتماداً على المجموعة الاحصائية السنوية للسنوات(١٩٧٧-١٩٨٧-١٩٩٧-٢٠٠٧).

ارتفاع معدلات وفيات الذكور والاناث وهذه ظاهرة ديموغرافية تعرفها جميع المجتمعات ومرتبطة بعوامل بيولوجية تقلل من مقاومة الذكور في الاعمار المبكرة بسبب من امراض الطفولة مقارنة بالاناث وعلى هذا فان الزيادة العددية مبدئية في الذكور تهبط باطراد الى ان يزيد عدد الاناث على عدد الذكور في الاعمار المتقدمة.

ب- اما فئة (١٥-٦٤) سنة وهي فئة سن العمل والقوى العاملة فان نسبة النوع انخفضت من ١٠٣ لعام ١٩٧٧ الى ٩٩,٨ و ٩٨,٩ للاعوام ١٩٩٧و ٢٠٠٧ بسبب من الحروب والاحداث العسكرية والهجرة الخارجية طلباً للعمل في الخارج بسبب من الظروف الصعبة التي مر بها القطر.

ج- في الفئة العمرية اكثر من ٦٤ سنة نجد ان نسبة النوع انخفضت من ٩٤,٤ لعام ١٩٧٧ الى ٨٤,٢ لعام ١٩٨٧ واستمرت بالانخفاض للاعوام ١٩٩٧و ٢٠٠٧ بسبب من زيادة متوسط العمر لدى الاناث في الفئات العمرية الكبيرة وانخفاضها لدى الذكور وهو امر عائد الى عوامل بيولوجية واجتماعية واقتصادية لان الذكور هم من يواجة مصاعب الحياة ويقع عبئها عليهم فهناك من يتعرض للعوق بسبب من الحروب او تراكم مصاعب الحياة علية لكونة يعمل في المجالات الشاقة الصعبة.

يمكن ان نستنتج ان نسبة النوع سوف لن تكون لها تاثير سلبي على التنمية اذا ما تم رفع المستوى الثقافي والعلمي والتدريب والتاهيل لكلا الجنسين.

جدول (١٤)

سكان العراق بحسب الفئات العمرية لسنة ٢٠٠٧

الفئة العمرية	نسبة الفئة الى مجموع السكان	عدد السكان في الفئة
اقل من ٤ سنة	%١٦,٧٤	٤٩٧٠٠٠٠
٩-٥	%١٤,٢٢	٤٢٢٢٠٠٠
١٤-١٠	%١٢,١٤	٣٦٠٥٠٠٠
١٩-١٥	%١٠,٨٠	٣٢٠٦٠٠٠
٢٤-٢٠	%٩,٢٥	٢٧٤٥٠٠٠
٢٩-٢٥	%٧,٨٩	٢٣٤٢٠٠٠
٣٤-٣٠	%٦,٦٣	١٩٦٩٠٠٠
٣٥-٣٩	%٥,٤٦	١٦٢٣٠٠٠
٤٤-٤٠	%٤,٣١	١٢٨٠٠٠٠
٤٩-٤٥	%٣,٤٥	١٠٢٤٠٠٠
٦٤-٥٠	%٦,٢٥	١٨٥٥٠٠٠
٦٥ فاكثر	%٢,٨١	٨٣٤٠٠٠
٩ سنوات فما دون	%٣٠,٩٦	٩١٩٢٠٠٠
٢٩-١٠	%٤٠,٨	١١٩١٠٠٠٠
٦٤-٣٠	%٢٦,١٥	٧٧٥٣٠٠٠
٦٥ فاكثر	%٢,٨١	٨٣٤٠٠٠
العراق	%١٠٠	٢٩٦٨٢٠٠٠

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية لعام ٢٠٠٧، ص ٥١.

ويتضح من جدول (١٤) الحقائق الاتية:-

١- ارتفاع صغار السن بين (٠-٤) سنة اذ بلغت نحو ٣٠,٩٦% من مجموع سكان العراق لعام ٢٠٠٧، وان هذه الفئة تحتاج الى نمط غذائي خاص يختلف عن الفئات الاكبر سناً يعتمد الحليب ومشتقاتة ولا تستهلك الانسبة قليلة من نسبة الاستهلاك محاصيل الحبوب الغذاء الرئيسي للسكان.
٢- ارتفاع نسبة فئات السن بين (١٠-٢٩) سنة اذ بلغ ٤٠,٨% من اجمال عدد السكان وهذه الفئة تستهلك كميات كبيرة من الغذاء ولاسيما الفئات العمرية القادرة على العمل مما يؤثر على نمط الغذاء نوعاً وكماً، اذ ان هذة الفئات عادة تكون مستهلكة للغذاء اكثر من غيرها.
٣- بلغت نسبة فئات السن من (٣٠-٦٤) سنة نحو ٢٦,١٥% وهي نسبة مرتفعة ايضاً وهي الفئة التي يرتكز فيها العمل وتحتاج الى مزيد من المواد الغذائية المختلفة وعلى وجة الخصوص المواد الغذائية الاستراتيجية.
٤- انخفاض نسبة الشيوخ (٦٥) فاكثر الى نحو ٢,٨١ من اجمالي عدد السكان.

خارطة العراق توضح الكثافة السكانية

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً الاستنتاجات:

يمكن ايجاز اهم الاستنتاجات بما يلي:-

١- ان التركيب الاقتصادي للعراق لم يستثمر على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي بسبب استمرار فشل السياسات الاقتصادية المنتجة.
٢- ان الانخفاض الملحوظ في نسبة النشطين اقتصادياً وهم السكان الذين يؤلفون فرص العمل لانتاج السلع والخدمات التي تنحصر اعمارهم مابين (١٤-٦٥) سنة، وذلك ان الانخفاض في كل من الذكور الاناث للمدة (١٩٨٧-١٩٩٧) يوضح لنا الاوضاع الاجتماعية السائدة والفروق الاقتصادية التي مر القطر خلال هذة المدة نتيجة قلة فرص العمل ونزوح الشباب من الذكور طلباً للعمل وهو يعود الى تجمعات الحصار الجائر على البيئة الاقتصادية والاجتماعية وما من تغير في التركيب الاقتصادي للعراق.
٣- ان في سنة ٢٠٠٣ ادت الى تباين في توزيع الدخول ولا سيما ذلك الجزء المرتبط بالفائض الاقتصادي من نشاطات المجتمع الاقتصادي بصفة عامة او المعطيات الريفية بصفة خاصة التي تسببت في النخفاض مستوى معيشة الفراء وتوسيع الفروق الداخلية بين السكان.
٤- تفاقم تدهور الانتاج نتيجة ارتفاع مشكلة عجز الايدي العاملة الناجمة عن التعبئة العسكرية (ارتفاع اعداد القوات العسكرية) وقد ازدادت هذه المشكلة عندما انسحبت الايدي العاملة الاجنبية من بعض مواقع الانتاج الصناعي.
٥- نستنتج ان عدد العاملين في الزراعة اكبر واكثر النشاطات الاقتصادية في العراق لكن من الملاحظ ان قطاع الزراعة يعاني من مجموعة مشاكل اهمها انه قطاع استهلاكي وغير تجاري خاصة في الفترة الاخيرة من ٢٠١٥-٢٠١٧ فضلاً عن عدم الحماية الدولة للمنتوج الزراعي والسماح باستيراد المنتوجات من دول اخرى.
٦- تسهم القوانين والتشريعات الاقتصادية التي اتخذها العراق لإزالة التعجيزات ورفع الحواجز في جذب توقعات الاستثمار الاجنبي المباشر كعنصر داعم للتركيب الاقتصادي ان عدم الاستقرار السياسي شكل العقبة الاكبر امام هذه التوقعات ويمثل ذلك عاملاً سلبياً امام السعي نحو التركيب الاقتصادي وتحريك عجلة الاقتصاد.

ثانياً: المقترحات

ان التوصيات التي يقدمها الباحث ويعتقد ان من شأنها ان تخدم مسيرة الاصلاح والتركيب الاقتصادي في العراق في هذة الظروف الصعبة التي يمر بها البلد وهي كما يلي:

١- العمل على اعادة وضع الخطط الخمسية التي تؤكد تركيب القاعدة الاقتصادية من خلال سياسة اقتصادية واضحة تتضمن مراحل تنشيط الاقتصاد وتهيئة النسب ومن ثم الانتقال الى الانتاج الفاعل والمنتصر لرفع العوائد المادية وفي المرحلة الاخيرة لانتقال الى التنمية الواسعة وتنويع مصادر الانتاج والارتقاء بمستوى الخدمات.
٢- ضرورة ان تكون هناك استراتيجية وطنية للتحكم في حجم الفوائض المالية، من خلال توجية التنمية الاكبر الى الاستثمار في المشاريع الاستراتيجية التي تحقق اكبر ولاسيما في المشاريع الصناعية لتعجيل النمو في القطاع الصناعي التحويلي فضلاً عن القطاع الزراعي وجعل هذين القطاعين اكثر استيعاباً للقوى العاملة ولحركة رؤوس الاموال بهدف تحويل الاقتصاد العراقي من اقتصاد استخراجي خدمي الى اقتصاد صناعي زراعي.
٣- جعل القطاع الخاص شريكاً ومهماً للقطاع العام في عملية التنمية الاقتصادية لاهمية الدور الذي يقوم به في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز الاستقرار من خلال زيادة النشاط الانتاجي والاستثماري وتخفيف نسبة البطالة ومن ثم تحقيق اعلى مستوى ممكن من الناتج والدخل القومي.
٤- اصلاح اقتصادي شامل يبدأ باصلاح سياسي يلغي مراكز النفوذ والفساد، ويحد من قدرتها على التحكم بالقرار الاقتصادي وان يصاحب ذلك وجود ادارة حقيقية لاجراء ذلك التغير وبشكل اصلاح القطاع العام واعادة تحديد دور اولوية في هذا الاصلاح.
٥- السعي لتامين الاستقرار السياسي الذي يؤدي بدورة الى استقرار الواقع الاقتصادي وتسهيل مهمة اتخاذ القرارات الاقتصادية بالنسبة للافراد والمؤسسات على مدة زمنية متباينة بالنسبة للحكومة ومؤسسات القطاع العام.
٦- تأكيد اهمية الدور الاقتصادي للقطاع الصناعي والزراعي بحيث يكون كلا القطاعين منطلقا لتنمية القطاعات الانتاجية المرتبطة بهما وتحقيقاً لذلك يجب دعم المشاريع الصغيرة القائمة في كلا القطاعين بالقروض قليلة الفوائد بعيدة التسديد.

٧- ايجاد بيئة مؤساستية للعمل في خلال تفصيل القوانين المنتقلة بهاية المنتج والمستهلك ومكافحة الاغراق وتنشيط اجهزة الرقابة والسيطرة النوعية لضمان اعادة التخطيط والانتاج الوطني.
٨- الاستفادة من تجارب دولة الامارات وجمهورية مصر العربية فيما يخص السياسات التي استخدمت لجذب الاستثمار في تنويع الهيكل القطاع الزراعي والقطاع الصناعي.
٩- اعادة النظر بالطريقة التي توزع فيها التخصيصات الاستثمارية الواردة تحت مسميات المشاريع الاستراتيجية وتنمية الاقاليم والمحافظات التي قد تؤدي الى هد المال العام جراء الفساد فيها ومن ثم انخفاض الحصيلة الاجمالية على وفق حجم المشاريع المقدرة في استراتيجية التنمية الوطنية.
١٠- على الدولة العمل على اقامة المناطق الصناعية الخاصة والمناطق الحرة لما لها من عنصر جذب قوى للمستثمر الاجنبي وتسهم في الاسراع بدخول الاستثمار الاجنبي المباشر.
١١-الاهتمام بالقطاع الزراعي والعاملين فية وجعلة القطاع منتج وغير استهلاكي من خلال ادخال الوسائل الحديثة والتكنلوجيا.
١٢-تحسين واقع القطاع الصناعي وتوسيعة القاعدة الصناعية وتوزيع المستوطنات الصناعية او المعامل على كل انحاء العراق لاستثمار اليد العاملة.
١٣-الاهتمام بحالة الطبقة العاملة.
١٤-الاهتمام بقطاعات الاخرى كالقطاع السياحي.

المصادر

اولاً: الكتب

١- عاطف لافي مرزوق، اشكالية التحول الاقتصادي في العراق، الطبعة الاولى، ٢٠٠٧.
٢- عبد الله عطوي، جغرافية السكان، الطبعة الاولى، الجامعة اللبنانية، بيروت، ٢٠٠١.
٣- عباس فاضل السعدي، جغرافية السكان، الجزء الثاني، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، ٢٠٠٢.
٤- عبد الرضا، الاقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد السقوط، الطبعة الاولى، البصرة، مرسسة وارث الثقافية، ٢٠٠٨.
٥- عبد علي الخفاف، جغرافية السكان، جامعة الكوفة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٧.
٦- عبد علي كاظم المعموري، الفساد الجديد في العراق، في استراتيجية التدمير –اليات الاحتلال الامريكي للعراق ونتائجة، الطبعة الاولى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العر بية، ٢٠٠٦.
٧- عبد الحسين محمد العنبكي، الاصلاح الاقتصادي في العراق، الطبعة الاولى، بغداد مركز العراق للدراسات، ٢٠٠٨.
٨- رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة البشرية المستدامة في الوطن العربي، الطبعة الاولى، عمان، دار جلة، ٢٠٠٨.
٩- رمزية جاسم هاشم، الدور الاقتصادي للنشاط السياحي، بحوث المؤتمر العلمي الاول لوزارة الشؤون السياحية والاشاد والبناء استراتيجية وطنية للتنمية السياحية في العراق، هيئة السياحة، بغداد، ٢٠٠٥.
١٠-طه حمادي الحديثي، جغرافية السكان، جامعة الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٨٨.
١١-فتحي محمد ابو عيانة، جغرافية السكان، دار المعرفة الجامعية والاسكندرية، ١٩٨٦.
١٢-فتحي محمد ابو عيانة، مشكلات سكانية معاصرة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٨.
١٣-فتحي محمد ابو عيانة، جغرافية السكان، الطبعة الخامسة، ٢٠٠٠ والسياسة والاسكندرية، ٢٠٠١..
١٤-فرهنك جلال، واقع الصناعة التحويلية في العراق ومقترحاتة التطويرية والتوسع واخرون، في تطورات حول واقع مستقبل الاقتصاد العراقي، الطبعة الاولى، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، ٢٠٠٤.
١٥-فوزي سهاونة، جغرافية السكان، الطبعة الاولى، ٢٠٠٣.
١٦-فايز محمد العيسوي، اسس جغرافية السكان، جامعة الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٨٨.
١٧-محمد عبد الفضل، العرب والتجربة الاسيوية(الدروس المستفادة) الطبعة الاولى، بيروت مركز الدراسات الوحدة بغداد العربية، ٢٠٠٠.
١٨-موسى سمحة، جغرافية السكان الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، ٢٠٠٩.
١٩-ناجي التؤني، دور افاق القطاع السياحي في اقتصاديات الاقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، ٢٠٠١.

ثانياً: الاطروحة والرسائل

١- علي عبد الامير ساجت، القوى العاملة في العراق لعامي (١٩٨٧-١٩٩٧) اطروحة دكتوراة غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية الاداب، قسم الجغرافية، جامعة بغداد، ٢٠٠٨.
٢- رجاء عبد الله عيسى سالم، العلاقة النسبية بين مصادر النمو الاقتصادي ومؤشراتة في العراق للمدة (١٩٨٠-٢٠٠٢)، اطروحة دكتوراة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة غير منشورة، ٢٠٠٥.
٣- ندوة هلال جودة، تحليل وقياس اتجاهات الفقر في العرافق للمدة ١٩٨٠-٢٠٠٥، رسالة دكتوراة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة البصرة، غير منشورة، ٢٠٠٦.

ثالثاً: المجلات العلمية والدوريات

١- احمد العريان، تعزيز المواطنة بتنويع القاعدة الاقتصادية لمواجهة بدائل النفط، مجلة عكاظ، جدة، العدد ١٩، ٢٤، ٢٠٠٦.
٢- احمد صدام، الصناعات البتروكيمياوية ودور الاستثمار الاجنبي المباشر فيها، مجلة الاقتصاد الخليجي، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠.
٣- احمد عمر الراوي، رفع مستويات التشغيل في الاقتصاد العراقي، اوراق عربية، الجامعة المستنصرية، العدد ٣٩، ٢٠٠٠.

٤- بسام يحيى الصائغ، تقرير دوال الحبوب (القمح-والشعير) في المناطق الجافة، مجلة تنمية الرافدين، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العدد ٦٨، ٢٠٠٢.
٥- حسين جعاز ناصر، التحليل المكاني لنمو السكان في محافظة النجف، ١٩٥٧-١٩٩٧ وتوقعاتة المستقبلية حتى ٢٠٠٧، دراسات نجفية ، العدد الثالث، جامعة الكوفة، ٢٠٠٤.
٦- هادي احمد مخلف، المقومات الجيوستراتيجية للوطن العربي وتأثيرها على الامن القومي العربي، مجلة افاق عربية، العدد الثالث، بغداد، ١٩٨٥.

رابعاً: التقارير

١- الامم المتحدة، نيويورك، تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٥.
٢- الامم المتحدة، السكان اصحاب النشاط الاقتصادي، مطبعة الاسكو، بغداد، ١٩٨٧.
٣- المنظومة العربية للتنمية الزراعية، تقرير اوضاع الامن الغذائي العربي لعام ٢٠٠١، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ٢٠٠٢
٤- المنظومة العربية للتنمية الزراعية، تقرير اوضاع الامن الغذائي العربي لعام ١٩٩٩، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ٢٠٠٠.
٥- جامعة الدول العربية، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٧.
٦- جمهورية العراق، الجهاز المركزي للاحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية لعام ١٩٨٧ (٣/٢) للمجموعة الاحصائية السنوية لعام ٢٠٠٧.
٧- جمهورية العراق وزارة التخطيط والانمائي، المجموعة الاحصائية السنوية، العاملون حسب النشاط، احوال المعيشة في العراق، ٢٠٠٤.
٨- جمهورية العراق وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، المجموعة الاحصائية السنوية، سكان العراق للسنوات ١٩٧٧-٢٠٠٩.
٩- جمهورية العراق وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، المجموعة الاحصائية السنوية، العاملون حسب النشاط واصحاب المعيشة في العراق، ٢٠٠٤.
١٠-جمهورية العراق وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، المجموعة الاحصائية السنوية ، سكان العراق للسنوات ١٩٧٧-٢٠٠٩.
١١-جمهورية العراق وزارة التخطيط والتعاون الانمائي المجموعة الاحصائية السنوية، لسنة ١٩٧٧ ولسنة ١٩٨٧ ولسنة ١٩٩٧ ولسنة ٢٠٠٧.
١٢-جمهورية العراق وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنلوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية السنوية لعامي ٢٠٠٥-٢٠٠٦راق، ٢٠٠٧.
١٣-جمهورية العراق وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنلوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية، الناتج المحلي الاجمالي للمدة ٢٠٠٠- ٢٠٠٦، العراق ٢٠٠٨.
١٤-جمهورية العراق وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنلوجيا المعلومات، دائرة التنمية البشرية وقسم التشغيل والقوى العاملة على مستوى القطاعات الاقتصادية، العراق، ٢٠٠١.
١٥-جمهورية العراق وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنالوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية، الناتج المحلي الاجمالي للمدة ١٩٨٦-٢٠٠٢.
١٦- جمهورية العراق وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنالوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية، المؤشرات المالية التحليلية لنشاط قطاع الصناعة التحويلية، العراق، ٢٠٠٧.

خامساً: الانترنيت

١- جميل، جميل محمد. واقع الزراعة والامن الغذائي متنقلة للتنمية الزراعية المستدامة، ٢٠٠٩، بحث منشور على الموقع الانترنت www.aljredah.com http//2009
٢- حسان عاكف، العراق، موارد غنية واقتصاد منها تدني مخيف، ٢٠٠٧، بحث منشور على الموقع http:// www.marafea-org.2007.
٣- سارة تقية، مفهوم تركيب السكان، بحث منشور على الموقع موضوع بتاريخ (٢٠١٦/٩/٨) على الرابط http:mawdoo3:com87D.8.9.2076.

سادساً: المصادر الانكليزية

1-OPEC.Annual statics Bulletin 2005. Austria 2006.